

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



معضلة الأمن المائي وتأثيرها على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات شرق أوسطية وإقليمية

إشراف الأستاذة:

أ. يمينة عطيش

إعداد الطلبة :

درويش بلقاسم

حمومة توفيق

أعضاء لجنة المناقشة

- 1- أ. مهدي فتاك..... رئيسا
- 2- أ. يمينة عطيش..... مشرفا ومقررا
- 3- د. كبير سيد أحمد..... ممتحنا

السنة الجامعية

2015/2014

الملخص:

الحديث عن الشرق الأوسط عادتا ما يقودنا إلي الحديث عن النفط، الغاز، السباق نحو التسلح، لكن كثيرا ما ننسى الحديث عن أهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة، ألا وهي مشكلة المياه، هذه الأخيرة، التي لعبت دورا مهما في ظهور الحضارات علي غرار حضارة بلاد ما بين النهرين، والحضارة الفرعونية، ولأن أغلب المفكرين يقرون بأهمية هذه الثروة، التي قد تتجاوز الثروة النفطية، حيث يؤكدون أن حروب المستقبل ستكون حروب علي المياه وهذا ما يتضح جليا في هذه المنطقة، فكثيرا ما يتسم ربط الصراع في الشرق الأوسط بمشكلة المياه، كالأزمة بين تركيا والعراق وسوريا، إضافة إلي الأزمة بين مصر وإثيوبيا، كما أن إسرائيل استولت علي معظم نصيب العرب من المياه، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإحاطة بهذه المشكلة من خلال تبيان مفهوم الأمن المائي ومدى ارتباطه بتحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة، كما سننتقل إلي دراسة مختلف الأزمات وتحليل أهم السياسات الإقليمية المتبعة من طرف هذه الدول.

شكر وتقدير

من لم يشكر الناس لن يشكر الله والحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام للأستاذة المشرفة "عطيش يمينة" لتوجيهاتها القيمة

وتقويمها لأخطائنا وتشجيعها الدائم لنا.

كما نتقدم بالشكر الخالص لسادة أعضاء لجنة المناقشة

وبكل الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

لنا كل الفخر والاعتزاز... وإليكم كل الاحترام والتقدير والعرفان...

شكرا

حمومة توفيق

درويش بلقاسم

الإهداء

إلى روح الوالد الطاهرة - رحمه الله - وأسكنه الله فسيح جنانه

أهدي لك هذا العمل

إلى والديّ الكريمة

إلى الإخوة والأخوات وكل عائلتي والذين كانوا معي دوماً في صلاتهم ودعائهم

إلى كل زملائي، وأصدقائي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

بمحمومة توفيق

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة والأخوات و إلى جميع أفراد العائلة الذين ساندوني في هذا العمل

إلى كل زملائي، وأصدقائي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كهدريش بلقاسم

الخطة

شكر وتقدير

الإهداء

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: التحديد الجيوبولتيكي لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

المطلب الثاني : التأصيل المفاهيمي لمصطلح الشرق الأوسط

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

المطلب الثالث: جوانب الأمن القومي

المبحث الثالث: ماهية الأمن المائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

المطلب الثاني: سبل وأسس تعزيز الأمن المائي

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي

الفصل الثاني: المعادلة المائية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: مصادر المياه وأسباب النزاع

المطلب الأول: الموارد المائية الطبيعية (الأمطار، المياه الجوفية، المياه السطحية)

المطلب الثاني: أسباب النزاع حول المياه

المبحث الثاني: الإستراتيجية المائية لإسرائيل و جدلية الصاع في الشرق الأوسط

المطلب الأول: المياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني

المطلب الثاني: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل

المطلب الثالث: الأطماع الإسرائيلية في فلسطين و نهر الأردن

المبحث الثالث: الإستراتيجية المائية لتركيا وإثيوبيا وإيران و تأثيرها علي الأمن القومي في

الشرق الأوسط

المطلب الأول: الإستراتيجية المائية لتركيا

المطلب الثاني: الإستراتيجية المائية لإثيوبية

المطلب الثالث: الإستراتيجية المائية الإيرانية

الفصل الثالث: أبعاد وآليات ترسيخ التعاون المائي في الشرق الأوسط

المبحث الأول: أبعاد الصراع علي المياه في الشرق الأوسط

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع حول المياه

المطلب الثاني: البعد السياسي للصراع حول المياه في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: آليات ترسيخ التعاون المائي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: المياه في القانون الدولي

المطلب الثاني : المساعي الدولية للحد من أزمة المياه في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: مستقبل الصراع علي المياه في الشرف الأوسط

المطلب الأول: الإحتياجات المائية المستقبلية في المنطقة

المطلب الثاني: المياه عامل تعاون في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: المياه عامل صراع في منطقة الشرق الأوسط

خاتمة

الخلاصة والاستنتاجات

التوصيات

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة:

شكلت المياه على مر التاريخ عاملا مهما في ظهور الحضارات وتقدمها باعتبارها عنصر جذب واستقطاب الأفراد والجماعات ودورها في إقامة المجتمع وإرساء وإيجاد اللبنة الأولى لقيام المجتمع. ومن المعروف أن المياه وما تشكله من ثروة لا يمكن الاستغناء عنها وأيضا لمسنا نقصا أو ندرة لهذا العامل إلا وكانت هناك بوادر تنافس للاستيلاء على هذه الثروة، وهذا التنافس قد يطول ليصل إلي مرحلة الصراع، أو ربما حروب يكون عواقبها وخيمة، وهذا ما يؤكد الوضع في منطقة الشرق الأوسط فصار الحديث الآن يدور حول ارتباط الصراع في الشرق الأوسط بالمياه خاصة بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب العرب من المياه، كما تشهد المنطقة عدة أزمات بين تركيا من والعراق وسوريا من جهة وإسرائيل والأردن من جهة أخرى وبين مصر وإثيوبيا فأغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة على منابع مياهها، فتركيا وإيران وإثيوبيا هي بلدان تتحكم بحوالي 60 بالمائة من المياه العربية في المنطقة.

تعتبر مسألة المياه وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف والتصارع فالي جانب أنها مسألة اجتماعية اقتصادية وقانونية وفنية فهي مسألة أمنية وإستراتيجية في الوقت ذاته تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها وتتشابك مع مشكلات أخري توالدت منها في الماضي وقد تتوالد في المستقبل، النزاعات والصراعات المسلحة. حيث يقول الخبير الأمريكي توماس نافا "إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمتد لتصبح مصدرا محتملا للصراع وهذا ما جعلها ذات بعد عسكري". من هنا نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن الربط بين تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية بتحقيق الأمن المائي؟

الأسئلة الفرعية :

- كيف يمكن أن تكون ندرة المياه عاملا لبعث الصراع في المنطقة ؟

- ما هو الحد الذي يمكن الحديث فيه عن أزمة مائية ؟
- ما هي السياسات المنتهجة من طرف الدول الشرق أوسطية لمواجهة معضلة ندرة المياه ؟

الحدود الزمنية والمكانية:

الحدود الزمنية:

ارتأينا أن تكون الفترة المقترحة للدراسة، بالفترة الممتدة من 1990_2015 وذلك لما عرفه العالم، ومنطقة الشرق الأوسط من أحداث فبعد نهاية الحرب الباردة طرح تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 1990، فكرة الأمن البشري كإطار يتجاوز المفهوم التقليدي، لفكرة الأمن الوطني، الذي كان مرتبطاً بالجوانب العسكرية والأمنية. واعتبر التقرير أمن المياه أو الأمن المائي جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم الجديد والشامل للأمن البشري .

الحدود المكانية:

تشمل الدراسة منطقة الشرق الأوسط ،ونقصد به الإقليم الجغرافي الممتد من جنوب تركيا شمالاً وتركمانستان من الشمال الشرقي والبحر المتوسط من الشمال الغربي إلى الحدود الليبية المصرية وبحر العرب جنوباً والخليج العربي شرقاً، وان كانت بعض الكتابات تختلف في تحديد الدول الواقعة في المنطقة الشرق أوسطية.

ويتحدد النطاق المكاني للدراسة في المنطقة التي تشمل ثلاث أحواض أساسية:

- 1- حوض نهر النيل والذي يشمل 10 دول :مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية (زائير)، رواندا، وبورندي.
- 2- حوض نهري دجلة والفرات، والذي يشمل 3 دول هي: تركيا، العراق، وسوريا.
- 3- حوض نهر الأردن ويشمل إسرائيل، الأردن، الأراضي المحتلة، وسوريا.

الفرضية المركزية :

كلما ازداد الصراع حول المياه كلما انتهجت واتجهت الدول نحو سياسات تعاونية.

الفرضيات الجزئية:

- أزمة المياه في الشرق الأوسط مرتبطة بسوء تسيير الموارد المائية المتاحة .
- إستراتيجية كل من تركيا وإسرائيل وإثيوبيا في تحقيق أمنها المائي سبب نشوب أزمة المياه في الشرق الأوسط.
- تحقيق الأمن في الشرق الأوسط مرهون بتحقيق الأمن المائي .

أهمية الدراسة :

يعد الأمن المائي جزءا لا يتجزأ من الأمن الشامل فلتحقيق هذا الأخير يجب تحقيق الأول وبالتالي تلقي هذه الدراسة الضوء على مفاهيم عدة كالأزمة المائية، الأمن المائي، الميزان المائي، العجز المائي ويوضح لنا بالتالي كل الانعكاسات على الأمن القومي لدول المنطقة ومدى تأثيره في الصراعات والنزاعات القائمة فيها ما بين هذه الدول، وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف هذه الحكومات اتجاه التحديات الأمنية وخاصة الأمنية المائية، وذلك نظرا للمعوقات الجغرافية السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي تخنق هذه المنطقة فهناك ندرة المياه المرتبطة بالواقع الجغرافي كونها ارض أغليبتها قاحلة والسياسات المقترحة من طرف هذه الدول وسنحاول تسليط الضوء على دول المنطقة وسياساتها المائية اتجاه دول الجوار لتحقيق أمنها المائي وأمنها القومي.

مبررات اختيار الموضوع :

المبررات الموضوعية :

1_ الرغبة في إثراء المعرفة العلمية بالدرجة الأولى باعتبار أن موضوع معضلة الأمن المائي في الشرق الأوسط يشكل اخطر التحديات الراهنة.

2_ محاولة فهم واقع الأمن المائي في المنطقة وانعكاساتها على امن واستقرار المنطقة.

المبررات الذاتية :

أما عن المبررات الذاتية فيعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع بدافع شخصي وهو الرغبة في تسليط الضوء على عنصر المياه لما له من أهمية بالغة على الحياة البشرية والرغبة الشديدة في الاطلاع على معضلة الأمن المائي في المنطقة خاصة مما يشهده العالم من احتباس حراري من شأنه أن يعصف بالعالم عامة وبالمناطق خاصة باعتبارها من الأقاليم الجافة في العالم من كل هذا وبصفتنا طلبة علم وخدمة للوطن والعالم أردنا أن نساهم في نشر الوعي بأهمية هذه المادة الحيوية في استمرار الحضارات البشرية ككل وضرورة الحفاظ عليها سواء من طرف الشعوب أو الحكومات.

المقاربة المنهجية للدراسة :

بحكم الخلفيات والأبعاد التاريخية السياسية الاجتماعية والإستراتيجية إقليمية ودولياً، فضلنا كباحثين الاعتماد على أكثر من منهج في تحديد إشكاليات وفرضيات الدراسة.

المنهج التاريخي والمقارن: وهو المنهج المستخدم للعلوم التاريخية ويعتمد في الأساس على استرداد ما كان في الماضي لتتحقق من مجرى الأحداث ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت الحاضر، فمنهج البحث التاريخي هو مجموعة الطرق والتقنيات التي يسعى الباحث والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، أما المنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه بين ظاهرتين أو أكثر.

منهج دراسة الحالة: هذا المنهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية بأي وحدة سواء كانت فرداً أو نظاماً اجتماعياً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع الحالات التي مرت بها وبذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة .

المنهج القانوني: وذلك لأننا سنتطرق في بحثنا إلى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين أطراف النزاع والقانون الدولي الخاص بالأنهار وطرق استغلالها.

الإطار النظري:

نظرية المجال الحيوي: تعد نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات التي وجدت تطبيقاً واسعاً، ولها ارتباطاً مباشراً بموضوع المياه، وصاحب هذه النظرية هو العالم الألماني راتزل الذي وضع القوانين السبعة التي تحكم حركة الدول في مجالها الأرضي الذي تسعى لتحقيقه، وطورها فيما بعد العالم السويدي كيلن.

أدبيات الدراسة:

من الصعب ذكر كل الدراسات التي عالجت الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونكتفي هنا بذكر أهم الدراسات التي كانت لها علاقة بالموضوع من أبوابه المحورية.

من بينها كتاب لـ عادل محمد العضايلة بعنوان "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"¹ والذي ركز فيه على الأطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية خاصة مياه حوض الأردن وفلسطين وأيضاً ركز على الأبعاد الاقتصادية لمشكلة المياه وعلى مشاريع السلام المقترحة.

وفي كتاب آخر للكاتب رمزي سلامة بعنوان "مشكلة المياه في الوطن العربي _احتمالات الصراع والتسوية"² والذي يدرس فيه بعض الحالات في الوطن العربي التي تعاني من مشكلة المياه من بين هذه الحالات نهر النيل وحوض نهري دجلة والفرات كما عرج أيضاً أزمة المياه في نهر الأردن.

¹- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط_الحرب و السلام، عمان، دار المشرق، ط1، 2005،
²- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي _احتمالات الصراع و التسوية، منشأ المعارف، 2001

تقسيم الدراسة:

سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية المركزية و هذا بالاعتماد على ثلاثة فصول حيث في الفصل الأول سيتم التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، من خلاله سنخرج على التحديد الجيوبولتيكي لمنطقة الدراسة والمفاهيم المتعلقة بالأمن للقومي وأبعاده المختلفة، وأيضا مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن المائي أين سنسلط الضوء على بروز هذا المصطلح لمواجهة العجز المائي أما في الفصل الثاني سنقوم بتحديد مختلف منابع الثروة المائية في المنطقة الشرق أوسطية وإبراز كل من الإستراتيجية الإسرائيلية والتركية والإثيوبية تجاه مياه المنطقة وأيضا إبراز العلاقة بين مشكلة المياه وعدم الاستقرار في المنطقة، أما في الفصل الثالث سنتطرق إلى أبعاد الصراع على المياه في المنطقة والى مختلف المشاريع والآليات لترسيخ التعاون المائي حيث سنرى إذا ما كانت حدة الصراع على المياه ستقود إلى دمج السياسات في أطر موحدة للخروج بسياسات تعاونية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن دراسة معضلة الأمن المائي وتأثيرها على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط، يتطلب التعرّيج علي الإطار النظري لهذه الدراسة، وذلك بالتركيز علي البعد الجيوبولتيكي للمنطقة، وذلك لتبيان منطقة الدراسة ومحاولة تقديم أهم التعاريف المقدمة في هذا الصدد، كما سنخرج أيضا، علي أهم مفاهيم الأمن المائي والأمن القومي، وتبيان العلاقة بينهما .

المبحث الأول: التحديد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

تعود جذور هذا المفهوم إلى البرتغاليين ففي عام 1421، إذ تم اكتشاف الساحل الإفريقي، وذلك بغية التعرف على المناطق المنتجة للتوابل والطرق المؤدية لها، لكن ذبوع هذا المصطلح قد جاء من تتابع الفكر الغربي الاستعماري وارتبط بعد ذلك بالفكر الإستراتيجي الإنجليزي أما أول من استعمل هذا المصطلح فهو "ألفريد ماهان" في عام 1902 وقد استعمله للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية للهند، وفي نفس الاتجاه كتب "فالينتاين شيروول" مراسل جريدة "تايمز" **Tiems** الإنجليزية مجموعة مقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية" وجمعت هذه المقالات في كتاب صدر في عام 1903، وكرس "شيروول" مقالاته للبحث عن مقاومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة التي تعتبرها بريطانيا ضرورية للدفاع عن مستعمراتها في الهند، والتي كانت توليه أهمية بالغة في ذلك الوقت، ونظريا لأهميتها فقد أطلق عليها جوهره المستعمرات البريطانية، ومن ثم تطور هذا التعبير وفق استخدامه المرتبط بالمصالح البريطانية¹.

في أثناء الحرب العالمية الثانية شاع استخدام مصطلح الشرق الأوسط على الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا،

وظلّ يرتكز مفهوم الشرق الأوسط على الدور الوظيفي الكفيل لحماية وترسيخ الوجود الإستعماري البريطاني في الهند ولحيلولة دون المساس به أو التعرض إلى خطر من ناحية

¹ - محمد علي، حوات، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002)، ص، ص. 13 - 14

مواجهة التحرك الروسي في إيران، ومخطط إنشاء خط السكك الحديدية لربط برلين ببغداد العثمانية¹.

لكن رغم كل هذه المعطيات والدلالات، إلى أنها لم تكن في حقيقة الأمر هي التأهيل الذي يمكن أن نقف عنده، وذلك لوجود إختلافات في هذا التأصيل في مفهوم المفكرين العرب المهتمين لموضوع التطورات السياسية في المنطقة، في العصر الحديث، والتي يتصدرها الصراع العربي الإسرائيلي، وهو خلاف زمني مرجعي، فالبعض يرجع هذا المفهوم إلى مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" وذلك ما روجت له بعض الإصدارات الصهيونية بعد "مؤتمر مدريد" زاعمة بأن مفهوم الشرق الأوسط الجديد ما هو إلا خلاصة لمفهوم وأحلام "هرتزل" hertzel التي توحى بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش لخلق جنة من الرفاهية والرخاء في الأرض².

1. التحديد الجغرافي للشرق الأوسط .

هناك العديد من الآراء في هذا المجال وذلك في محاولة تحديد المضمون الجغرافي للشرق الأوسط وتحديد الدول التي تدخل في إطاره، غير أنه يمكن التمييز بين ثلاث مناطق متداخلة وتشكل جميعاً ما يسمى بالشرق الأوسط وهي:

- **منطقة القلب الحيوي:** تضم كل من مصر فلسطين، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، العراق.

- **منطقة الهلال الداخلي:** هي الدول المحيطة بمنطقة القلب وهي ليبيا، السودان، السعودية، اليمن، عمان، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، تركيا، إيران.

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 44.

² - سلامة أحمد، سلامة وآخرون، الشرق الأوسطية هل هي الخيار الوحيد، (القاهرة، مركز الأهرام للتجربة والنشر، 1995)، ص 24.

- المنطقة الهامشية: تمثل مجموعة الدول التي يثار حول إنضمامها للشرق الأوسط: إمتداد إفريقيا نحو العرب ويضم تونس، المغرب، موريطانيا والجزائر.

إمتداد آسيوي نحو الشرق ويضم كل من: أفغانستان، باكستان، كازخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، أذربيجان.

وإمتدادا أوروبي ويضم: قبرص واليونان¹.

2. ملامح ومكونات الشرق الأوسط .

تشكل هذه المنطقة محور تداخل لعدة عرقيات، ديانات، ولغات، وثقافات، ما جعل معظم الكتاب الغربيين يجمعون على أنها تمثل طابعا فسيقائيا.

- من الجهة العرقية: فهي تشكل مزيجا من الساميون، و الأتراك، و الهنود، والآريون، فالساميون يضمون أساسا العرب واليهود و يعتبر الإيرانيون أكبر كتلة، أما الأتراك فينتشرون عبر الحزام الشمالي ويشكلون معظم سكان دولة تركيا بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من العرقيات مثل الأقلية الكردية².

- من الجهة الدينية: يعتبر الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية الثلاث، الإسلامية، المسيحية، واليهودية رغم أن هذه الديانات أيضا تنقسم إلى العديد من المذاهب والطوائف فضلا عن ديانات وعقائد أخرى محدودة ومنتشرة.

- أما لغويا: فهناك العربية، الفارسية، التركية، بلهجاتها المحلية العديدة، هذا بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية الآرامية والسريانية.

¹-محمد علي، مرجع سابق ، ص، ص. 18-19.

²- سلامة أحمد، سلامة، وآخرون، مرجع سابق ، ص.24.

ولا شك بأن الثقافة والدين من الأمور الحاسمة فيتحدد التنوع الداخلي الذي تتسم به المنطقة والهوية المميزة لها على السواء¹.

المطلب الثاني : التأسيس المفاهيمي لمصطلح الشرق الأوسط

1. التعاريف الدولية للشرق الأوسط:

أ. التعريف الأمريكي:

إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل البلدان التالية، مصر، إسرائيل، السعودية، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، تركيا، السودان، اليمن، عمان، الإمارات العربية، قطر، البحرين، الكويت، إيران، وحتى قبرص وهذا التعريف جاء بعد الحرب العالمية الأولى وهو من صنع الحلفاء بعد اقتسام الإمبراطورية العثمانية وسميت الشرق الأوسط بسبب توسطها جغرافيا قارات العالم القديم.

وشمل أيضا بعض المناطق في سوريا وأفغانستان وهذا التعريف لا يشمل جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية كبلدان المغرب العربي.

ب. التعريف الإنجليزي:

يضم إلى بلدان الشرق الأوسط بالمنظور الأمريكي كل من أفغانستان وباكستان وبعض المناطق من روسيا، ويفرق أيضا بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى لبعده الأرضي من إنجلترا.

وراح المستشرق البريطاني الأمريكي "برنارد لويس" **bernard loues** إلى إدخال جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية في حدود الشرق الأوسط².

¹ - محمد علي، مرجع سابق، ص، ص. 17-18.

² - المرجع نفسه، ص، ص. 24-25.

ت. التعريف الفرنسي:

فحسب "كبيه" الموسوعة الفرنسية فإن الشرق الأوسط يطلق من الوجهة السياسية على بلدان عربية عدة هي: الأردن، مصر، سوريا، العراق، لبنان، الكويت، قطر، البحرين، السعودية، الإمارات العربية، اليمن وبلدان غير عربية أيضا وهي إيران، تركيا، إسرائيل وقبرص ويمكن أن تتسع التسمية أحيانا لشمّل أفغانستان وباكستان.

ث. تعريف الأمم المتحدة:

يعتبر تعريف الأمم المتحدة للمنطقة الشرق الأوسط من أكثر التعاريف تذبذبا وغموضا وتشويشا وعدم دقة إذ يطلق عليها "المنطقة العربية"، ولها منطقتان مختلفتان في إشارتها لهذه المنطقة.

- عند الإشارة إلى منطقة الصراع العربي الإسرائيلي بحيث لا يتجاوز حدود دول المواجهة، مصر، إسرائيل، فلسطين، الأردن وسوريا ولبنان.
- عند دراسة سبل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يصبح التعريف أكثر شمولاً ويدخل فيه دول أخرى كإيران وتركيا.

ج. تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

أعطت فيه تعريفاً جديداً لحدود الشرق الأوسط وذلك في 1989م، وحددته من المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً، إلى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً¹.

¹ - عيسى السيد دسوقي، الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد، (القاهرة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 28-29.

ح. تعريف الجامعة العربية:

وهو تعريف من منطلق آمن فقط، بحيث في سياسة التسلح ونزع السلاح وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل اي المشرع الذي نوقش في دورة 1995، وجاء في المادة الأولى من ديباجته تعريف مصطلح الشرق الأوسط على أنه "الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بإضافة إيران وإسرائيل".¹

2. التعاريف الفردية لبعض المتخصصين:

- **فريدريك إيسيل:** إذ حدد في دراسة له بعنوان "التركيب الجيواستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط"، البعد الإقليمي كمصطلح الشرق الأوسط، كان أنه يغطي المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى مصر غربا، وتركيا شمالا إلى اليمن جنوبا.
- **بيتر بيومرنت:** إذ عرفه على أنه: يمثل المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى ليبيا غربا، ومن تركيا شمالا إلى اليمن جنوبا.
- **كانتوري وسبيجل:** إذ قام تقسيم المنطقة إلى مركز يضم كل من، مصر، السودان، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، شبه الجزيرة العربية، وحدود خارجية تشمل كل من إسرائيل، تركيا، إيران، أفغانستان.²

وعليه فتعريفنا الإجرائي لهذه الدراسة :

على الرغم من غياب تعريف موحد لمنطقة الشرق الأوسط والدول التي تدخل في ضمنه إلا أن هناك شبه اتفاق علي وجود ، ما يسمى "منطقة القلب" أو "دول القلب" وهي تلك المنطقة التي تمتد من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي. أما

¹ علي حوات ، مرجع سابق ، ص 25،

² عيسى السيد، مرجع سابق ، ص 28-29.

بقية الدول الأخرى والتي اختلفت الآراء حول اعتبارها ضمن أو خارج نطاق المنطقة فهي التي تعرف بالدول الأطراف أو دول الهامش¹.

مما سبق، سنستخدم في هذه الدراسة التعريف الأكثر قبولا لدى المهتمين بشؤون المنطقة وهو الذي يشتمل على دول القلب والتي لا خلاف حولها ونقصد بذلك الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي، ولكن ذلك لا يمنعنا من التعرض إلى بعض الدول التي شاركت التفاعلات والأحداث في المنطقة وحول موضوع دراستنا بالأخص، لأنه مهما حاولنا تحديد إقليم أي منطقة جغرافيا لا يمكننا تحديده سياسيا، في جانب التفاعلات الدولية.

¹ - ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيياتي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995) ص. 44

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي

يعتبر الأمن العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان، والكائنات الحية. ويعتبر محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة، لقد ظل الإنسان منذ أقدم العصور يضع الأمن نصب عينيه. يبحث عنه بشتى الوسائل، يهتدي به و ينقاد له، يتأثر به ويؤثر، عليه دفاعاً عن النفس وتأميناً للبقاء¹.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المفهوم اللغوي:

الأمن "هو نقيض الخوف، يقيد الطمأنينة والآمان وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة"² ومن مفهومه هذا نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه هو الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف.

التعريف الإصطلاحي:

لقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه إذ يعرفه "هنري كيسنجر Henry kessinger" «هو التصورات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء»³ إذ يشير هذا التعريف مباشرة إلى إستخدام عناصر القوة المختلفة، وذلك من أجل البقاء ومن أجل الحفاظ على الأمن والدفاع عن النفس والحفاظ عليها.

يعرفه أيضا باري بوزان Barry Buzan : يعرفه على أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة

¹ محمد الأمين البشري، الأمن العربي المقومات والمعوقات، (الرياض، ط1، 2000)، ص 17.

² محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، (الرياض، ط1، 2011)، ص.13

³ ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013)، ص 23.

له، إنتهاء بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عن تطبيقه في العلاقات الدولية، وقد عرفه أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوة التغير التي تعتبرها معادية، التهديدات الإنكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواءً أكانت عسكرية أو غير عسكرية. إذ ميز بين أبعاد أساسية للأمن هي

1-الأمن العسكري: ويخص القدرات العسكرية.

2-الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3-الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .

4-الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

5-الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي الكائنات الحية ومحيطها المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية¹.

هذا وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن فردته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف، ويتعلق إستخدامه عادةً بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف.

¹ - عدنان السيد أحمد ، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (ع 19) ، صيف 2008 ، ص . 10 .

وعليه فإن الأمن بشكله العام هو مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفق لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عدة (فردية، قومية، إقليمية، دولية) وأبعاد متنوعة (العسكري، السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، الإنساني، البيئي، الثقافي، المعرفي...).

ويتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من اتجاهات عدة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

التأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي :

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي" حين كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع، أو السيادة، أو المصلحة القومية، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الإستراتيجي العسكري والسياسي كونه محوراً للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول¹.

ارتبط مفهوم الأمن القومي في بداية تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تقضي إلى العمل المسلح وذلك لتحقيق للأمن، حيث كان والتر ليبمان "Walter Lippman" من الأوائل الذين وضعوا تعريفاً للأمن القومي. حيث عرفه «إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب»² حيث أنه إعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إذا أرادت أن تتجنب الحرب، فأمن الدولة مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب.

ويمكن النظر أيضاً إلى مفهوم الأمن القومي لدى المفكرين الغربيين من خلال

مدرستين رئيسيتين هما:

¹ - عدنان السيد ، مرجع سابق ، ص. 19 .
² - أحسن بلعيد سالم الفيتوري، أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة، (اسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 2010) ، ص. 29.

1. المدرسة الإستراتيجية : *Strategical School* :

حيث ذهب أنصار هذه المدرسة إلى الربط بين الأمن القومي والقوة العسكرية للدولة ومدى قدرتها على مواجهة أي تهديد، فذهب أنصار هذه المدرسة كما جاء في دائرة المعارف البريطانية إلى تعريفه بأنه حماية الأمة من خطر القهر علي يد قوة خارجية.

ومن بين الكتاب الذين ساهموا في هذه المدرسة نجد : ولترلمان (*wolter*) ، و *Arnold walfers*) ، وهانس مورجنثو (*Hans Morgenthau*) ، وجون سباينر (*John Spanier*) وغيرهم .

ولقد قام بعض مفكرين هذه المدرسة ببناء نظرية سياسية تسمى نظرية القوة، والتي ركزوا عليها، حيث عرفت القوة بأنها القدرة على الفوز في الصراع وتجاوز المصاعب.

2. المدرسة التنموية أو الشمولية المعاصرة (*Economic Contemporary*):

يختلف أنصار هذه المدرسة عن أنصار المدرسة الإستراتيجية، في إدراك لمصادر تهديد الأمن القومي، حسب أنصار هذه المدرسة أن مصادر تهديد الأمن القومي هي مصادر داخلية وأخرى خارجية ولا تتوقف على الجانب العسكري فقط، وحسب روبرت مكنمارا " *Robert.MaKnamr* " وهو من أنصار هذه المدرسة، حسبه أن الأمن يتحقق من خلال التنمية القومية الشاملة، ودور القانون والنظام في تحقيق الأمن دون الاهتمام بالجانب العسكري فقط، ويضيف أيضا أن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن¹.

¹ - حسن بالعيد ، مرجع سابق ، ص ، ص . 27-28.

المطلب الثالث: جوانب الأمن القومي.

1. الجانب العسكري:

يعد الأمن العسكري في الجانب الأكثر بروزًا لمفهوم الأمن القومي، والذي كان في زمن ما يوصف كمرادف لمفهوم الأمن القومي، ومازال العديد من المفكرين يعتقدون أن الأمن القومي ينحصر في القوة والقدرة العسكرية التي تتمتع بها الدولة، والتي بها يمكن أن تواجه أي تهديد، فالدولة الضعيفة عسكريا تصبح هدفا للدولة الأقوى، وبالتالي يتعرض أمنها للخطر¹.

2. الجانب السياسي:

هذا الجانب يعتبر من الجوانب المهمة والمؤثرة في الأمن القومي حيث من خلاله يمكن الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وللحفاظ أسرار الدولة وسلامتها وضمان عدم فساد العلاقة بين السلطة والشعب وهو بذلك يتحول إلى المحافظة على أمن الدولة الداخلي وعلى الإستقرار السياسي الذي يعتبره البعض من بين العناصر لتحقيق الأمن القومي².

3. الجانب الإجتماعي:

الجانب الإجتماعي يعد من الجوانب المهمة لأنه يدعو مباشرة إلى التماسك للإجتماعي، والقوة الإجتماعية، عكس الصورة الجديدة والمقبولة للمجتمع الخالي من الإنحرافات والقوى الهدامة أي المجتمع الذي يملك كل مقومات التماسك من عادات وتقاليد تؤهله لمقاومة التفكك والإنحلال، من هنا فإن الأمة التي تتمسك بهويتها المميزة لها والتي لا تنتكر لماضيها، وفي نفس الوقت تملك مجموعة من القيم تحمي بها إستمرارها واستقرارها،

¹ - المرجع نفسه ، ص . 47 .

² - محمد صادق إسماعيل ، المياه العربية وحروب المستقبل ، (القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1، 2012) ، ص. 30.

والذي يسعى دائما إلى التوفير الأمن والطمأنينة للمواطنين بالقدر الذي يزيد من شعور الإنتماء والولاء للوطن، بالتالي يكون أمنها القومي في منأى عن أي تهديدات ومخاطر.

4. الجانب الثقافي:

يعد الأمن الثقافي من الجوانب المهمة معنويا والأساسي بالنسبة لمفهوم للأمن القومي، فهو يشتمل على الحرص على ثقافة واحدة وموحدة وتكامل ثقافي، واستقلالية ثقافية في مواجهة ثقافات دخيلة وأخرى عنصرية وطائفية... إذن فهو قدرة الدولة في الحفاظ على ثقافتها وأنماط السلوك والإستهلاك واللغة والإعتزاز بتاريخها وقيمها وتراثها والتي تقوي بها وحدتها وتكون دافعا لأبنائها لمواجهة أي خطر أو تهديد، وهنا الجانب يعتبر للأكثر خطورة على الأمن القومي بكونه ينصب مباشرة إلى هوية البلد¹.

5. الجانب الإعلامي:

يمثل الجانب الإعلامي واحد من الجوانب الحديثة لمفهوم الأمن القومي، وأصبح من الركائز الأساسية له، ذلك يعد التقدم التقني الذي شهده حقل الإعلام بأجهزته المختلفة، الذي جعل الأمن الإعلامي سلاح ذو حدين الذي يمكن أن يخدم أهداف الأمن القومي والعكس صحيح.

6. الجانب الإقتصادي:

يعتبر الأمن الإقتصادي أحد أهم جوانب الأمن القومي إذ لم نقل أنه الأهم، خاصة في ظلّ المتغيرات الدولية الراهنة، والتي أصبحت من أهم التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن القومي، وهو ما يمكن أن نلتمسه من خلال توفر الحد الأدنى أو الإكتفاء الذاتي الإقتصادي الذي يترتب عليه تنمية إقتصادية مستقلة ناجحة بالإعتماد على الذات وعدم

¹ - حسن بالعيد ، مرجع سابق ، ص . 49 .

التبعية الإقتصادية، ويصاغ مفهوم وواقع الأمن الإقتصادي من خلال حاصل تفاعل كلا من الأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن المائي والذي من خلاله سنركز عليه في دراستنا هذه¹.

¹ المرجع نفسه ، ص . 50

المبحث الثالث: ماهية الأمن المائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

الماء هو أحد الموارد المتوافرة التي يجب المحافظة عليها واستخدامها بالشكل الأفضل وبعقلانية، وعدم تلويثها، وترشيد إستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إستثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها¹.

ويقصد به أيضاً تلك (القدرة التي تستوجب بها الدولة توفير حاجات مكانتها من المياه لأغراض الزراعية، الإستهلاكية والصناعية وذلك بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها إحتياجات الأجيال القادمة بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها)².

وعليه فإن الأمن المائي يعد أحد ركائز الأمن الوطني لأية دولة من الدول وهو من المفاهيم المعاصرة التي دخلت القواميس السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويعتمد على العلاقة بين الاعتماد على المياه والأمن.

إذا كان مفهوم الأمن يتمثل في توافر الحماية ضد ما لا يمكن التنبؤ به من أحداث يؤدي وقوعها إلى حدوث اضطرابات في حياة الأفراد وسبل معيشتهم. مما لاشك فيه أن المياه من أكثر الموارد تأثيراً على الأمن البشري.

وتتأثر التصورات بشأن أمن المياه في عالم اليوم بشدة بالأفكار المتعلقة بالندرة، حيث ينظر إلى حالات النقص في إمدادات المياه، باعتبارها الملمح المحدد لمسألة انعدام الأمن المائي. وقد تزايدت مؤخراً الصيحات المحذرة من نضوب المياه في العالم، غير أن النظر

¹ - محمد زنبوعه، "الأمن المائي العربي"، مجلة دمشق للعلوم الإقليمية والقانونية، م 23، ع 1، 2007، ص. 177.

² - حسن بالعيد، مرجع سابق، ص 51.

إلى القضية من زاوية الندرة فحسب يمثل منظورا مشوها وقاصرا بالنسبة لانعدام الأمن المائي، فهو مشوه لأن الندرة في الأساس نتاج لسياسات سوء إدارة الموارد المائية، كما أنه قاصر، لأن التوفر الفعلي للمياه ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد انعدام الأمن المائي¹.

يعتبر الأمن المائي ذات صلة وثيقة بالأمن الوطني حيث يصعب فهم وتحقيق الأمن الوطني دون فهم الترابط بين عناصره، فيصعب الحديث عن الأمن العسكري دون الأمن الإقتصادي ولا يمكن القول بوجود أمن إقتصادي بمعزل عن الأمن الغذائي والذي هو نتيجة للأمن المائي.

يرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الميزان المائي، فهو وضعية مستقرة للموارد المياه، حيث يكون فيها ميزان عادل بين العرض والطلب عليها، وهي حالة يمكن الإطمئنان إليها، وفي حالة إختلال هذا الميزان فإن مستوى الأمن المائي ينخفض وذلك عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب، بالعكس عندما يكون العرض أكثر من الطلب أي حالة الفائض المائي فيكون مستوى الأمن المائي مرتفعا، وبالتالي فمفهوم الأمن المائي يعتبر مفهوم نسبي.

يعتمد مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق، على أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي تلبية الإحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان إستمرار هذه الكفاية².

¹- دلال بحري، أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة لحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص. 42.

²- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص. 33.

المفاهيم المتعلقة بالأمن المائي :

- مشكلة المياه:

إن مشكلة المياه ستلعب دورًا هامًا في رسم الخارطة السياسية في المنطقة مرة أخرى خلال العقدين القادمين، كما سبق وأن لعب النفط هذا الدور خلال القرن الماضي، لما يشكله موضوع المياه من تحد على الصعيد الدولي خلال القرن الحادي والعشرين وذلك نتيجة لما يطرحه الطلب المتزايد على المياه ونقص مصادرها من مشاكل حقيقية تعاني منها العديد من الدول، حيث تسعى هذه الدول إلى توفير مصادر للمياه تستطيع من خلاله خلق حالة إستجابة عرض المياه فليها للطلب عليها وهو ما يسمى بحالة الأمن المائي.

- ندرة المياه:

يرتبط مفهوم أزمة المياه بمفهوم ندرة المياه حيث تعتبر الندرة في الوضع الذي تكون فيه المياه غير كافية لتلبية المتطلبات الإعتيادية. وهناك درجات للندرة الأولى هي ندرة مطلقة مهددة للحياة. والتي تهدد الوجود الإنساني بصفة مباشرة، أما الثانية فهي ندرة موسمية، وهي ندرة مؤقتة وذلك حسب المواسم أما الثالثة فهي ندرة دورية وغيرها.

فالشعوب التي تستهلك كميات كبيرة من المياه بشكل إعتيادي قد تتعرض لندرة مؤقتة مما هو الحال في المجتمعات المعتادة على إستخدام كميات أقل بكثير من المياه، وعادة ما تحدث الندرة بسبب نزاعات إجتماعية وإقتصادية ذات العلاقة¹.

¹ - <http://www.elryadh.com/.../article.56877/ombiasaudite> le 24/06/2015 à 11 :30.

- الصراع على المياه:

هو صراع من أجل البقاء، ولهذا يأخذ من الصراع أبعاده الإقتصادية والسياسية، بحيث تصبح الدول ذات الوفرة المائية مراكز قوة إقتصادية وسياسية في إدارة هذا الصراع مع خصومها. فالماء يصبح يباع ويشترى مثل النفط ويصبح ذو قيمة عالية وغالية¹.

- حد الأمان المائي:

هو متوسط نصيب الفرد في بلد ما سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والإستهلاكات المنزلية.

المطلب الثاني: سبل وأسس تعزيز الأمان المائي

1. سبل تعزيز الأمان المائي :

- أ. الحصول على موارد المياه المتجددة وذلك بالقيام باستشارات في تحويل مجاري الأنهار، وبرامج لضخ المياه الجوفية وإقامة سدود.
- ب. إقناع أو إجبار الشعب على أن يتغير سلوكه تجاه المياه وطريقة إستخدامه للمياه.
- ت. البحث عن طرق جديدة للحصول على المياه على المستوى الدولي، وذلك عن طريقة للإسترداد أو زيادة حصة البلد من المياه المشتركة.
- ث. فائض الأمان المائي عادة ما يحسن الأمان الغذائي، والعكس ليس صحيح، فزيادة الأمان الغذائي من خلال التوسع في مناطق الذي سوف يخفض أمن القطاعات الأخرى التي لا تستخدم المياه بل ويضاعف الضغوطات الناجمة عن المياه، إن صاحب ذلك تحسين توصيل المياه أو التحسين في إدارتها².

¹- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، (القاهرة، منشأ المعارف، 2005)، ص 93.

²- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 40.

2. أسس الأمن المائي:

يرتكز الأمن المائي على عدة أسس:

- أ. اعتبار المياه سلعة إقتصادية، أي أنها ليست سلعة مجانية وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد إستخدامها سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة.
- ب. المياه إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية والشاملة إذ بدوره لا يمكن القيام بعمليات التنمية.
- ت. التنافس بين الدول على مصادر المياه يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان، وقد تتخذها بعض البلدان تبريراً لشن حروب ضد جيرانها للإستلاء على مياهاها، أو الحصول على حصة كافية من الموارد المائية المتاحة في المنطقة.
- ث. في منطقة الشرق الأوسط ، حيث الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على الماء تصبح المياه ثروة إستراتيجية لها أهمية جيوبوليتيكية، يستطيع من تملكها أن يؤثر بالوسط المحيط وأن يوسع دائرة نفوذه¹.

وعليه فإن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكافية، العدالة والإدارة المستقبلية للموارد المائية، وهذا يشمل العديد من الخيارات، منها خيار تنمية المياه السطحية بواسطة السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أو حصاد مياه الأمطار، أو تنمية الموارد المائية غير تقليدية، كما يشمل حرية نقل المياه بين الأحواض وخيار إستيراد المياه.

¹- بيان العساف، إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي؛ أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2006 / 2005) ، ص 105.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي

الأمن هو نقيض الخوف ويعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخطر. بمعنى هو الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحافظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، إلا أن مفهوم الأمن في هذا الجانب يقتصر على موضوع الدفاع العسكري داخليا وخارجيا وهو أمر سطحي، لأن الأمن العسكري هو وجه ضيق لمسألة الأمن الكبرى، كما يقول روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق فهو يرى بأنه يشمل التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن وثمة توجه عام لمعالجة الأمن على أساس شمولي على ضوء التهديدات الخارجية والداخلية، وهذا يشمل مظاهر الأمن في العصر الحديث بما فيها : أمن الطاقة، القوى البشرية، الأمن الصناعي، الأمن المائي، الأمن الغذائي، باعتبارها مكونات مختلفة للأمن تربط بينها علاقات تكاملية وتأثير متبادل. فهناك الكثير من الجوانب غير العسكرية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن القومي ومنها مسألة الأمن الغذائي والاقتصادي، وتأتي مسألة المياه على رأس تلك الجوانب، ذلك أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بتحقيق الأمن المائي، الذي يعني الحفاظ على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها، لتأمين التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها. ومن ثم فالأمن المائي لا يقل أهمية عما سواه، بل أنه يمكن القول إن الأمن المائي هو الأساس نظراً لإمكان تحقيق المزيد من الغذاء بسبل زراعية وصناعية مختلفة، فمن يملك غذاؤه بالضرورة يملك قراره، فالمسألة الغذائية تفجر بالضرورة مسألة الماء لأنه العنصر الأساس للزراعة القادرة بدورها على سد تلك الفجوة الغذائية. وبالطبع لا تقتصر أهميته على مسألة الزراعة، فهو ضروري للتصنيع، فضلا عن أهميته لتلبية الاستهلاكات البشرية المباشرة من مياه شرب وغسل وغيرها، وليس من الصدفة أن تكون معظم الحضارات نشأت حول مصادر المياه. وقول الله عز و جل يلخص أهمية المياه " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون".

خلاصة الفصل :

في عالم السياسة اليوم يعتبر، مفهوم الشرق الأوسط من أكثر المفاهيم غموضاً، ودلالات وأبعاد ومخاطر معينة، نظراً لاختلاف تعارفه وذلك حسب مصلحة معينة.

إن الأمن القومي مفهوم مركب يحتوي علي عدة أبعاد مرتبطة ومتشابكة يصعب الفصل بينهما، ومن بين هذه الأبعاد البعد الاقتصادي والذي هو مرهون بالأمن المائي والذي هو الركيزة الأساسية للأمن الغذائي.

إن الأمن المائي الذي هو بعبارة أخرى هو توفر المياه وضمان استمراريتها بما يحقق الأمن الاقتصادي والذي بدوره يعد بعد من أبعاد الأمن القومي لأي دولة .

الفصل الثاني:

المعادلة المائية في الشرق

الأوسط

تمهيد:

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات فيما بين الدول، في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما تضاول الموارد المائية بصورة مستمرة، لقد أصبح من الحقائق القائمة في المنطقة، أن يكون للصراع على المياه تأثيرا مباشرا على الأمن والاستقرار خصوصا وأن المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي، والسياسة الخارجية الاستقرار الداخلي خاصة.

إن المياه في الشرق الأوسط، لا تنحصر داخل حدود وطنية واحدة، فتركيا والعراق وسوريا يمر عبرها جميعا نهري دجلة والفرات، في حين تعتمد كل من سوريا والأردن و فلسطين وإسرائيل على نهري الأردن واليرموك، أما النيل في مصر فيعبر عدة دول افريقية قبل أن يصب في البحر المتوسط، وعليه فان قضية ندرة المياه هذه والاستفادة المشتركة منها سببت بعض التوترات في المنطقة.

المبحث الأول: مصادر المياه وأسباب النزاع عليها في المنطقة.

المطلب الأول: الموارد المائية الطبيعية (الأمطار، المياه الجوفية، المياه السطحية)

1. الأمطار:

تشكل الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام وهذا على اعتبار أنها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري المائية السطحية والينابيع والأودية، كما أن كمية الهطول تختلف من منطقة إلى أخرى بسبب إختلاف العوامل الجغرافية والمناخية، فدرجة الحرارة والرطوبة والرياح ونسبة التبخر والإرتفاع على سطح البحر والغطاء النباتي كل هذه أيضا تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد وتوزيع كمياه الأمطار¹.

تتتمي منطقة الشرق الأوسط إلى المناخ الصحراوي الحار، الذي يكون فيه الجفاف السمة الغالبة في معظم أنحاء أقاليمه، حيث غالبا ما تكون فيه الأمطار قليلة، وتسقط الأمطار السنوية في المنطقة في فترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر، في حين تكون الأمطار الصيفية ذات الأهمية الكبيرة على المنحدرات الشمالية لسلاسل جبال بنطس والبرز وسواحل بحر قزوين والبحر الأسود.

وتتوزع هذه الأمطار بين أقاليم المنطقة الشرق أوسطية على النحو التالي:

تتلقى الأطراف الشمالية من الإقليم أعلى قدر من كمية الأمطار التي تقدر بحوالي 1500 ملم، أما الساحل الشرقي للبحر المتوسط في سوريا ولبنان وإسرائيل، وما وراءه من جبال هنا تزيد كمية الأمطار عن 600 مم سنويا، وتصل في بعض أجزاء هضبة الجليل إلى 1000 مم، أما في الأرض المنخفضة المطلة على بحر قزوين فتزيد على 1000 مم

¹ - عادل محمد العضاللة، الصاع على المياه في الشرق الأوسط الحرب و السلام، (عمان، دار الشروق، ط1، 2005)، ص. 4.

وتقل كلما اتجهنا شرقا وتصل إلى نصف هذا المعدل أو أقل عن أطراف هذه الأراضي المنخفضة في الشرق، وتزيد على 1500 مم على الساحل الشمالي لتركيا المطل على البحر الأسود والساحل الجنوبي لها المطل على البحر المتوسط غير أنها لا تشكل نطاقاً متصلاً، حيث أن هناك نطاق آخر للأمطار المرتفعة يبدأ من شرقي تركيا ويسير في اتجاه الجنوب الشرقي موازياً لجبال زاغروس ونادراً ما تزيد أمطاره عن 800 ملم، وعادة تكون أمطار هذه المناطق المرتفعة خاصة في ما يقع في تركيا وشمال إيران ولبنان وسوريا، تكون على شكل ثلوج، هذا يعني أن قدرًا كبيراً منها يخترن على المرتفعات حتى نهاية الشتاء ثم تذوب للمعادن أكثر مع ارتفاع الحرارة في الربيع وأوائل الصيف¹.

وعلى العموم يمكن لنا أن نقول أن نسبة تهطل الأمطار في منطقة الشرق الأوسط متفاوتة، حيث أنه كلما اتجهنا نحو الشمال تكون كميات التهاطل معتبرة وكلما اتجهنا نحو الجنوب والشرق تنقص هذه الكمية.

2. المياه الجوفية:

«هي المياه المحفوظة في بعض الطبقات الصخرية تحت سطح الأرض. ولهذه التكوينات الصخرية الجيولوجية خصائص تسمح بحفظ هذه المياه. ومصدر هذه المياه الجوفية هو مياه الأمطار التي هطلت على منطقة ما في فترة معينة من الزمن في ظل التاريخ الجيولوجي، وقد تأتي لهذه المياه الجوفية بعض التغذية فهي متجددة إذا تسربت مياه الأمطار إلى الخزانات الجوفية المائية سنوياً»².

فالمقصود بالموارد المائية الجوفية المتجددة تلك الأحواض التي لا ينجم عن استغلالها لفترات طويلة أي هبوط في منسوب المياه الجوفية بها، أما فيما يخص الخزانات الطبيعية الغير متجددة فهي التي ينجم عن استخدامها بمعدلات عالية لفترات طويلة³.

¹-داليا، مرجع سابق، ص 19.

²- محمد إبراهيم حسن، جغرافية المياه وأنواعها ومقوماتها الإقليمية ودورها في التوسع العمراني، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة)، 2005، ص 61.

³- عادل محمد العضالبة، مرجع سابق، ص 49.

تتقسم الأحواض الجوفية إلى أحواض متجددة وهي الأحواض القريبة من سطح الأرض والتي يتم تغذيتها سنويا من مياه الأمطار، والأحواض الغير متجددة، وهي الأحواض التي تكونت عبر آلاف السنين نتيجة لمواسم مطرية غزيرة، وتقع على أعماق كبيرة وتشكل إحتياطا إستراتيجيا للأجيال القادمة، وتشكل المياه الجوفية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها معظم الدول الشرق الأوسط¹.

وأیضا طبقات ذات موارد أحفورية وهي التي ينجم عن استثمارها لمعدلات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية مثل تلك الواقعة في إقليم شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، ونظرا لوقوع مختلف تلك الطبقات في المنطقة الجافة فإن مقدار تغذيتها يكون ضعيفا ويبلغ إجمالي المخزون المائي في الأحواض الجوفية 3.15 مليار متر مكعب، ويتغذى هذا المخزون طبيعيا بنحو 0.004 مليار متر مكعب أي بنسبة 13%، ويقع هذا المخزون في الأحواض الآتية:

- **حوض وادي حضر موت:** وهو حوض ذو إمكانيات محدودة حيث إن نحو 30%، من مياهه رديئة النوعية، في حين تقدر التغذية السنوية له بنحو 257 مليون متر مكعب.
- **حوض دلتا النيل:** موقعه في مصر ويقدر مخزونه بـ 300 مليار متر مكعب. والتغذية السنوية له تقدر بحوالي 2600 مليون متر مكعب.
- **حوض عمان -الزرقا:** مساحته 850 كم² والتغذية السنوية تقدر بحوالي 25 مليون متر مكعب².

¹- المرجع نفسه، ص 49.

²- بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في الوطن العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث - الإستراتيجية)، 1997، ص 215.

3. الموارد المائية السطحية:

تتمثل هذه الموارد بالأنهار الدائمة الجريان وروافدها، والأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية وخزانات المياه أمام السدود ويعد هنا المصدر العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في المنطقة¹.

- النيل:

نهر النيل(*) هو أطول أنهار العالم، حيث يبلغ طوله 6695 كلم، ويمتد من دائرة العرض 4 درجة جنوباً إلى 32 درجة شمالاً، ويغطي حوض النيل مساحة 2.9 مليون كلم² في 11 دولة إفريقية هي من المنبع إلى المصب: تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، كينيا، بورندي، رواندا، إثيوبيا، إرتريا، جنوب السودان، شمال السودان، مصر، يشكل حوض النيل تنوعاً جغرافياً فريداً. بدءاً من المرتفعات المطرية في الجنوب حتى وصوله إلى سهول صحراوية فسيحة في أقصى الشمال وهو النهر الوحيد الذي يجري من الجنوب إلى الشمال². انظر الخريطة رقم (01)

يستقبل نهر النيل مياهه من مصدرين رئيسيين:

الأول: إقليم البحيرات الإستوائية

الثاني: الهضبة الإثيوبية

¹- توفيق جاسم محمد، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للسدود و الخزانات، المقدادية العراق، (إدارة الموارد المائية في العراق الواقع و الحلول)، ب.س النشر

(*) النيل: قديماً كان يعرف النيل باسم "حابي" إله النهر، كما كان يدعى "بي يوما" Piyouma أو النهر فقط الرأي الأكثر انتشاراً في الأدب الجغرافي النيل يعتبر أن اسم النيل ينحدر من لفظ "آيال" القبطي الذي استخدم بمعنى النهر العظيم بعد أن أضيف إليه المقطع "تي" كأداة تعريف للجمع في اللغة القبطية ليصبح نبالو، أضاف اليونانيون فيما بعد مقطع "OS" فأصبح نبالوس ثم حذف لاحقاً في لفظ العرب.

²- عباس محمد عاي، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي حوض نهر النيل_ مصر، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، ص، 18.

وتضم المنابع الإستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي تضم مجموعتين: الأولى مجموعة بحيرة فيكتوريا والثانية المجموعة الألبترية¹.

وتتميز دول حوض النيل بإرتفاع الكثافة السكانية وتزايد معدل النمو السكاني وانخفاض معدلات نموها الإقتصادي، حيث أن للأهمية الإقتصادية للنهر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك نظرا لاحتياجاتها المائية وقدراتها الإقتصادية، إلا أنه يشكل شريان الحياة بالنسبة لمصر باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي لها إضافة إلى عدم توفر بدائل أخرى².

- حوض نهري الفرات و دجلة :

دجلة والفرات(*) يعتبران من بين أكبر الأنهار في الشرق الأوسط³ تشترك دول سوريا وتركيا والعراق بحوض نهر الفرات الذي تقدر مساحته بحوالي 450.000 كم². ويبلغ طوله 2.735 كم. وينبع من الأراضي التركية ويمر عبر الأراضي السورية ثم يتلقى نهر دجلة في الأراضي العراقية ليشكل شط العرب والذي بدوره يصب في الخليج العربي الفارسي، يمر نهر دجلة أيضا في الأراضي التركية والسورية والعراقية بالإضافة إلى إيران، ويغطي حوضه مساحة تقدر بحوالي 110.000 كم² ويبلغ طوله حوالي 1.900 كم، ويتدفق نهر الفرات في الأراضي العراقية بحوالي 1.000 كم ونهر دجلة لمسافة 1.300 كم قبل يتلقيا عن شط العرب⁴. أنظر الخريطة رقم. (02)

¹ - سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، (الكويت ، عالم المعرفة ، 1996)، ص . 17

² - عادل محمد العضايلية ، مرجع سابق ، ص. 22

(*) نهر الفرات: إسمه التركي Firat والعربي الفرات، وهي تحريفات عن إسمه السومري بورانونو الذي أصبح فيما بعد بوراتي بالأشورية.

³ -Geoges MUTIN, *le monde arabe face au défi de l'eau Enjeux et conflits*, Institut d'études politique de LYON, 2009, p. 70

⁴ - غازي الجابري، (العلاقات بين المياه و الطاقة في منطقة الشرق الأوسط)، تقرير ندوة الشرق الأوسط في أسبوع المياه العالمي ، 2009 ، معهد ستوكهولم الدولي ، (siwi) ، أبريل ، 2010 ، الورقة ، 16 ، ص، ص. 10. 9

ينبع النهر من الأراضي التركية، ومن منطقة يزيد إرتفاعها 3000 م فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة فان، ويتراوح المعدل السنوي للأمطار في تلك المنطقة بين (500-800) ملم سنوياً، وفي منطقة الهضبة يتراوح المعدل بين (300-350) ملم في السنة، يسقط الجزء الرئيسي من الأمطار في فصل الشتاء على شكل ثلوج، ويشكل هذا المنطقة السورية فإن النهر يمر بمنطقة شبه جافة، وفي الواقع يفقد النهر بعض من وارداته المائية بسبب الإرواء وإملاء المنخفضات خلال فترة الفيضان¹.

- حوض نهر الأردن:

يمر نهر الأردن^(*) في بلاد الشام، في حين يبلغ طوله حوالي 360 كلم ويتكون من ثلاثة روافد هي الحاصياني القادم من لبنان واللدان القادم من شمالي فلسطين وبنائيس القادم من سوريا مخترقاً سهل الحولة في الجليل حيث يصب في بحيرة طبرية التي تكونت جراء حدوث الشق السوري الإفريقي، وقد كون هذا الشق عدة بحار وبحيرات أخرى مهمة، يصب فيه روافد نهر اليرموك ونهر الزرقاء ووادي كفرنجة وجالوت، ويفصل النهرين فلسطين والأردن إلى أن يصب في مياه البحر الميت المعروفة بنسبة ملوحتها العالية². أنظر الخريطة رقم (03)

يقدر معدل التدفق السنوي للمياه الذي ينبع من الهضاب السورية واللبنانية بحوالي 1287 مليون متر مكعب، وبالنسبة لإستغلال وتطوير مصادر المياه في هذه المنطقة، فقد تم حتى الآن إستغلال الجزء العلوي منه إلى أقصى حد ممكن، وإذا ما تم فعلاً إحراز تقدم في تنفيذ المشروع المقترح لسد الوحدة³.

¹- نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2012/2013)، ص 20.

^(*)كلمة الأردن: كلمة سامية تعني المتدهور، وقد سمي النهر بهذا الاسم لشدة انحدره وكثرة تعاريجه وقوة تدفق مياهه.

²-غازي الجابري، مرجع سابق، ص.

³- جويس آر ستار، دانيال سي ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، (الأردن، دار الفارس، 1، 1995)، ص 7.

قد شكلت مياهه على مدى العقود الماضية جوهر الصراع في المنطقة وكان بسبب مباشر في معظم الحروب التي حدثت فيها، ولا تزال عملية إقتسام مياهه تشكل العقبة الرئيسية في التوصل إلى اتفاق سلام بين العرب وإسرائيل، وكان محورا لعشرات المشاريع المائية التي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر 18 وتوجت بمشروع (جونسون) عام 1955، تشترك في حوضه خمسة دول¹.

المطلب الثاني: أسباب النزاع حول المياه

إن مشكلة المياه في الشرق الأوسط تتحكم فيها العديد من الأسباب والعوامل التي بإمكانها أن تؤدي إلى تحفيز الصراع على المياه بين الدول، منها ما هو مباشر وما هو غير مباشر وسنحاول إيراد بعضها:

- وقوع الشرق الأوسط في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وقلة الموارد المائية المتجددة فيه عن 1% من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد في المنطقة من المياه 1744 مترا مكعبا سنويا، في حين أن المعدل العالمي يصل إلى 12900 متر مكعب سنويا، ومعدل هطول الأمطار في الشرق الأوسط يتراوح ما بين 5-450 ملم سنويا، في حين يتراوح في أوروبا مثلا بين 200 . 3000 ملم سنويا. كما تمثل الصحارى 43% من إجمالي مساحته، ما سبق ان دل على شيء فهو النصيب المتدني للشرق الأوسط من الحصة المائية، فهو يدخل في دائرة الفقر والخطر وهذا ما من شأنه أن يحفز الصراع من أجل الاستيلاء على الكميات القليلة من المياه.
- ندرة المياه والاستفادة المشتركة منها سببت بعض التوترات في المنطقة، فتركيا كانت تستخدم نهر الفرات كسلاح لممارسة الضغوط على سوريا لوقف ما تسميه بمساعدتها للأكراد.

¹ - عادل محمد العضالبيبة، مرجع سابق ، ص. 24

- مصادر المياه في الشرق الأوسط لا تتحصر داخل حدود وطنية واحدة إذ نجد مجموعة من الأحواض المائية (الأنهار والمياه الجوفية) تمر في أكثر من دولة وهذا ما يؤدي إلى تفاقم توتر العلاقات بين الدول المشتركة خاصة وأن معظم هذه الدول ذات أنظمة غير مهيأة للتجاوب مع المتغيرات المائية ولاسيما في المناطق الجافة والصحراوية، لذا يتوقع خبراء المياه احتمال نشوء صراعات بين الدول التي تشترك في مصدر مائي واحد ، كما أنه وفي حالة استغلال الدولة التي ينبع منها الحوض أو النهر المياه بكميات هائلة يؤثر على كمية جريان المياه في النهر الأمر الذي يعتبر بحد ذاته اعتداء على حقوق السكان القاطنين في حوض النهر للدول المتشاطبة ،فعلى سبيل المثال نجد نهر النيل ينبع من إثيوبيا "النيل الأزرق"، وبحيرة فكتوريا "النيل الأبيض"، ويمر بعشر دول أفريقية هي"إثيوبيا ،كينيا،أوغندا،تنزانيا،رواندا، بوروندي، والكونغو وشمال السودان،جنوب السودان، ومصر".

- تلوث المياه يشكل تحديا خطيرا ، وتعود أصول التلوث المائي في الشرق الأوسط إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات المستخدمة في الزراعة و الطب البيطري والتي تترك آثارا طويلة الأمد.

- التغير المناخي أدى إلى تدهور نوعية بعض مصادر المياه ، لاسيما المصادر المشتركة بين أكثر من دولة مثل ، نهري النيل والفرات وتدني المصادر الأخرى كالأمطار وانحسار القطاع النباتي .

- عدم وجود اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الشرق الأوسط لتنظيم استخدام المجاري المائية

- الصراع حول المياه يحدث بفعل المخاطر التي قد تتجم من زيادة الطلب على المياه فكلما يأتي ذكر كلمة المياه تتم الإشارة إلى التهديد باستخدام القوة المسلحة

المبحث الثاني: الإستراتيجية المائية لإسرائيل وجدلية الصراع في الشرق

الأوسط.

المطلب الأول: المياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني.

شكلت المياه أهمية واضحة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي وهي من أسس الإستراتيجية في المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية قابلة للإستمرار والحياة، فقد تبلورت أهمية المياه في الفكر الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، وذلك بإقامة دولة يهودية في فلسطين، قائمة على أساس المياه والأمن معاً، حيث مصيرهم مرهون بتوفير الإحتياجات المائية بالقدر الذي يسيطر فيه على مصادر المياه يكون مستقبل إستمرارية الوجود اليهودي على هذه الأرض، حيث أن السيطرة المائية في المنطقة، تعني الضمان المؤكد لإستمرار اليهودي في فلسطين¹. ولقد ارتكزت سياسة الحركة الصهيونية، ومن بعدها دولة إسرائيل على فكرة الإستلاء على المياه الفلسطينية، والمشاركة في المياه العربية وحرمانها من الإستفادة منها، وقد شكلت عملية الإستلاء هذه جزءاً مهماً من مفهوم أكثر إتساعاً يستند على أن أرض إسرائيل من جهة نظر صهيونية تتجاوز حدود فلسطين التاريخية، وأيضاً أن مياهها تتجاوز حدود نهر الأردن والذي تريد الإستلاء على مصادره وعلى روافده، وما يبين أكثر هذا شعار الحركة الصهيونية الذي يقوم على أساس "من الماء إلى الماء تترامى حدود الدولة اليهودية" شعار ابتدعه منظروا الحركة الصهيونية ووشحو به علم دولتهم، وغرسوه في الوعي والثقافة والفكر الصهيوني، ويظهر هذا الشعار مدى أهمية المياه في المنطقة للمشروع الصهيوني، حيث أن منذ بدأ فكرة البحث عن وطن قومي لليهود

¹ - ياسين إبراهيم عمر سلامة، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، عمارة كلية الدراسات العليا، 2008-2009)، ص ص، 73-74.

شكلت المياه إحدى ركائز هذا المشروع إلى جانب الهجرة والإستيطان¹. وانطلاقاً من الأهمية التي أولتها الحركة الصهيونية للهجرة والإستيطان، كان لابد من إقناع المواطن اليهودي بالهجرة إلى فلسطين من خلال ربط الحقائق المادية "الأرض والمياه" بالنصوص الثرائية "الأساطير الدينية" وتثبيت حق اليهود فيها من خلال إتفاقيات ومعاهدات قانونية، وقد شكلت أسفار التوراث والحقائق الجغرافية الأسس التي ارتكزت عليها الفكر الصهيوني حول المياه:

1- العقيدة الدينية "التوراة":

سعت الحركة الصهيونية دائماً على تطويع التوراة لخدمة أهداف المشروع الصهيوني، وإقناع الشعب اليهودي بإعمار أرض فلسطين، وإستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية باعتبارهم ورثة أسباط إسرائيل الثاني عشر حيث أنها أتقنت فن التلاعب على المشاعر الوطنية والدينية معاً، حيث أنها روجت منذ البدائية على أن الأرض المقدسة هي أمر إلهي، وتحدثت عن وجود ما يزيد على 200 نص في التوراة يأمر فيها الرب الشعب اليهودي، وأنبياء بني إسرائيل بإستيطان أرض فلسطين².

2- الإستيطان:

شكل الإستيطان أحد أهم الأساليب الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية في منطقة الشرق الأوسط حيث تقوم الإيديولوجيات الصهيونية على تهجير يهود العالم إلى فلسطين العربية والإستيطان فيها بترحيل العرب إلى البلدان العربية ومصادرة الأرض والثورات والمشكلات والحقوق العربية، حيث أنها ربطت ظاهرة الإستيطان من خلال الثورات خاصة أن نجد العلمانيون والمتدينون من اليهود أن "أرض الميعاد من النيل إلى الفرات" هي الأرض

¹ فرحان موسى حسين علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظل إتفاقيات (أوسلو)، المخزون المائي نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القدس، عمارة الدراسات العليا 2012-2013)، ص 48-49.
² عادل محمد العضاليلية، مرجع سابق، ص 72.

التي وعدها (يهود) لشعبه المختار، وبالتالي يرجع اليهود أطماعهم إلى وعود (يهودية) وإلى تفسيرات توراتية وتلمودية¹.

3- الجغرافيا الطبيعية والسياسية:

قررت الحركة الصهيونية رسم حدود فلسطين الجغرافية بناء على معطيات إقتصادية ومائية، حيث أنها اتصلت مع الحكومة البريطانية واللجنة الإستشارية التي شكلت لتعيين حدود فلسطين، وذلك بإقناعها بإدخال المناطق الغنية بالمصادر المائية داخل فلسطين التاريخية².

4- القانون والاتفاقيات الدولية:

لقد سعت الحركة الصهيونية على تكيف إجراءاتها وقراراتها التي اتخذت بشأن الموارد المائية قانونياً، كما قامت بإصدار القوانين والأوامر العسكرية للسيطرة على كامل الموارد المائية العربية وذلك في 1967، كما إستغلت الثغرات الموجودة في القوانين الأردنية والمصرية وقوانين الإنتداب البريطاني التي كان يعمل بها قبل الإحتلال خاصة، ما يتعلق منها بتحديد الإستخدامات، ومراقبة الإستهلاك وقوانين حماية المصادر المائية، من التلوث كما قامت بمنح مؤسسات وشركات المياه الإسرائيلية لتولي صلاحيات المعطيات المتعلقة كافة بتوزيع المياه في الأراضي العربية المحتلة، وحرمان الدول العربية من إستغلال مواردهم المائية³.

¹ - غازي حسين، الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، (دمشق، 2003)، ص 9.

² - عادل محمد العضالبي، مرجع سابق ص. 73

³ - المرجع نفسه، ص. 79

1. مرحلة ما قبل 1967:

يعد إنشاء دولة إسرائيل وذلك عام 1948، بدأت الدولة الإسرائيلية مباشرة بتنفيذ مشروعاتها، والتخطيط المبكر لإقامة الوطن القومي اليهودي، وذلك ببناء الوقائع على الأرض والمؤسسات حتى يحين الوقت لإقامة ذلك المكان والأمر يتطلب الأموال والهجرة، والإستييطان، وضمان المياه¹.

فقد باشرت إسرائيل كمرحلة أولى في التوسع في مجال المياه في حفر الآبار لتأمين المياه للتجمعات السكانية القائمة أو المخططة للمستوطنين الجدد، ونظرًا لمحدودية المياه الجوفية التي تقتصر بصورة رئيسية على مياه الشريط الساحلي، فقد ظهرت على هذه الطبقة بوادر إستنزاف شديدة، بعد هذه المرحلة باشرت إسرائيل في تنفيذ خطتها المائية الأولى التي استمرت من عام 1953-1960 لمضاعفة الأراضي الزراعية إلى نحو 3 أمثال، بحيث يؤدي إلى زيادة للإنتاج الزراعي، وهنا تطلب تنمية الإمكانيات المائية من 810 مليون م³ إلى 1730 مليون م³ في مطلع 1961 إي بزيادة مقدارها 920 مليون م³. يتم تأمينها من مصادر محلية واقعة عبر نهر الأردن وروافده داخل فلسطين، وقد استفادت إسرائيل من رفض لمشروع جونستون وعملت على استثمار الحصة الكبرى من نهر الأردن، ولقد تبين لهم في نهاية المرحلة أنه مهما بلغت درجات التنمية للموارد المائية المتاحة داخل إسرائيل حدودها لعام 1948 فإنه ليست بإمكانها كفاية الإحتياجات المتزايدة وبصورة خاصة القطاع الزراعي، إضافة إلى ذلك سعي الدول العربية في تحويل مجرى نهر الأردن سوف يؤدي إلى نسف كافة الجهود التي بذلتها إسرائيل لإستثمار مياه الأردن، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية للإستيلاء على الضفة الغربية والجولان، من هنا المنطلق نشبت حرب 1967².

¹- محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، (القاهرة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 109.

²- عادل محمد العضاليلة، مرجع سابق، ص 80

2. مرحلة ما بعد 1967:

بعد عام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية باحتلال كل من الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان وتمكنت من تأمين ما يتراوح بين 55-60% من إحتياجات إسرائيل من المياه في العام حوالي 35-40% من الضفة الغربية و22-25% من مرتفعات الجولان، حيث تشير التقديرات إلى أن إسرائيل تأخذ من العرب حوالي 900 مليون م³/السنة وتشير أيضا إلى أن المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية تستثمر حوالي 45 مليون م³/ السنة من المياه الجوفية، كما أنها تسلب 85% من المياه الجوفية في الضفة¹، وفي عام 1978 تصاعدت حدة المشكلة حيث أقامت إسرائيل ما يسمى بمنطقة الحزام الأمني في جنوب لبنان، إذ مكنها ذلك من السيطرة على مصادر المياه اللبنانية، بخاصة نهر الحاصباني الذي يغذي بحيرة طبريا بما لا يقل عن 25% من مخزونها من المياه العذبة سنويا، أضف إلى ذلك أن إسرائيل قامت ببناء مستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية خاصة في منطقة الأغوار، معرضة بذلك مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية للدمار، كما قامت باستنزاف مياها بطريقة مفرطة أخلت بالتوازن المطلوب بين معدلات التغذية السنوية، لهذه الأحواض وبين الإستهلاك الفعلي لمياها، حيث زاد إستهلاك الفرد من المستوطنين الإسرائيليين ليصل ما بين (5-6) أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني، هذا ما دفع إسرائيل إلى منع الفلسطينيين على كامل حصصهم المائية²، وأيضا من جانب آخر فإنها لم تدع أي فرصة عسكرية إلا وانتهزتها للسيطرة على مزيد من المياه، حيث أنها أعلنت عام 1991 أنها لن تتسحب من لبنان حتى تضمن حصتها من مياه الليطاني وأنها لن تتخلى عن الحزام الأمني إلا بعد أن تضمن حصتها من مياه الليطاني،

¹ - محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق ، ص 110.

² - المرجع نفسه ، ص 111.

حيث إعتبرته جانب من حصتها المائية، حيث أنها تتوقع أن ترفع حصتها من هذا النهر إلى حوالي 50% من احتياجاتها المستقبلية.

المطلب الثاني: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل.

تعود الأطماع الإسرائيلية حول مياه النيل إلى عام 1903 أي إلى مشروع تأسيس الوطن القومي لليهود في سيناء، في حيت تتبناه الآن في إطار فكرة محورية تستبدل بها نقل السكان إلى المياه بأخرى هي نقل المياه إلى السكان، ويتحدد مشروعها بالنسبة للنيل في أنه يكن لنسبة لا تتجاوز 1% من جملتها في مصر أي من أصل 55.5 مليار م² أن تحل مشاكل إسرائيل المائية ولفترة طويلة¹.

وقد سعت على تمين علاقاتها مع إثيوبيا، وتنفيذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة في المنطقة، كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة، أو على ناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى "إيلات"، وذلك مقابل تقديم مساحات عسكرية ومالية للحكومة الإثيوبية، كما قامت أيضاً بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع ارتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يعتز إستراتيجية هامة².

وكما قامت أيضاً بعدة مشاريع تستهدف مباشرة المياه في حوض النيل ومن أهمها:

1. مشروع استغلال الآبار الجوفية: يعتبر هذا المشروع من بين أخطر المشاريع التي

تستهدف المياه الجوفية في مصر، حيث قامت إسرائيل بحصر آبار جوفية بالقرب من الحدود المصرية، بغية استغلال إنحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب إتجاه الصحراء النقيب وذلك على عمق 800 متر من سطح الأرض.

¹-رمزي سلامة، مرجع سابق، ص 52.

²- بيان العساف، مرجع سابق، ص 67.

2. مشروع الشيخ كالي: وهو مشروع طرحه الشيخ كالي وهو مهندس إسرائيلي يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ونشر هذا المشروع تحت عنوان "مياه السلام" والذي يتلخص في نقل المياه عن طريق أنابيب أسفل قناة السويس.
3. مشروع ترعة السلام: وهو مشروع إقترحه السادات، والذي يتلخص في نقل مياه النيل إلى مدينة القدس¹.

المطلب الثالث: الأطماع الإسرائيلية في فلسطين و نهر الأردن

1. السياسة المائية الإسرائيلية في فلسطين :

إن الأطماع اليهودية في مياه المنطقة واضحة المعالم منذ وقت طويل وذلك قبل قيام إسرائيل، كانت الحركة الصهيونية ترى أن أرض إسرائيل الكبرى هي أوسع من كل فلسطين حيث تمتد حتى تصل إلى الليطاني في لبنان، وبردي في سوريا، وخيبر في السعودية، وكذلك إلى النيل في مصر والفرات في العراق².

حيث ظلت المياه على رأس أولويات الدولة اليهودية حتى بعد قيامها عام 1948، إذ تم إعداد الخطط لاستثمار كل ما يقع في أيدي الإسرائيليين من موارد مائية تمهيدا لاستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها، وقد وضعت السياسة الإسرائيلية نصب عينيهما، عدم إهدار أي نقطة ماء يمكن الحصول عليها في فلسطين، أصدرت قرار تأميم المياه عام 1949 والذي يقضي إعتبار المياه ملكاً عاماً للدولة فقط والتي يحق التصرف فيها في حين لا يحق للأفراد ذلك، أسندت مهمة الإشراف على هذا القرار لوزير الزراعة ووظيفته حصر صلاحية الترخيص للأفراد بالحصول على كمية من المياه من مصادرها المختلفة³، وفي عام 1967 بعد احتلال كامل أراضي الضفة الغربية، والقطاع، وسيناء وهضبة الجولان السورية،

¹ - شركة التنمية للبحوث والاستثمارات.

² - ياسين ابراهيم عمر سلامة، مرجع سابق، ص 74.

³ - علي محمد حسن، المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=225710.09.2015>

ومرتفعات جبل الشيخ، ثم الجنوب اللبناني، أصدرت السلطات الإسرائيلية، أول أمر عسكري بخصوص المياه، والذي يتضمن وضع كامل الموارد المائية في المناطق المحتلة مجدداً، تحت إدارة مسؤولية تخصيص المياه، وهي إدارة تابعة للمفوضية الصهيونية، التي أكدت على ضرورة إستغلال كامل مياه الأراضي المحتلة، حيث أكملت سيطرتها على حوض اليرموك الإستراتيجي، والمحاذي لخط الهدنة، وخزانات المياه الجوفية في منطقة جبال رام الله، كما قامت أيضاً بحفر الآبار الإرتوازية العميقة في أراضي الضفة الغربية، في الوقت الذي منعت فيه المواطنين الفلسطينيين من حفر الآبار، كما اشترطت عليهم موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي لتنفيذ أي مشروع مائي فلسطيني في المنطقة¹. كما أصدرت أيضاً عدداً من الأوامر العسكرية يوم 07/06/1967 وتلتها مجموعة من الأوامر منها:

- الأمر رقم 92 بتاريخ 15-08-1967، وينص على منح كامل الصلاحيات في السيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضباط المحاكم الإسرائيلية.
 - الأمر رقم 158 بتاريخ 19-08-1967، الذي ينص على أن يمنع منعاً باتاً إقامة أي إنشاءات جديدة دون ترخيص.
 - الأمر رقم 291 الصادر عام 1967 وينص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي عام 1959².
- 2. السياسة المائية الإسرائيلية في نهر الأردن.**

يعود الإهتمام الإسرائيلي لنهر الأردن إلى عهد الإنتداب البريطاني، حيث سعى المسؤولون الحكوميون البريطانيون إلى استغلال منظومة نهر الأردن لأجل المشاريع الزراعية والصناعية، بعد إنشاء المملكة الأردنية عام 1942 ودولة إسرائيل عام 1948 بدأ المهندسون المائيين في البلدين بتطوير مخططات مستقلة لأجل استغلال مياه النهر، حيث

¹ - نقلاً عن وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، WWW.WAFAINFO.PS

عددتها 2257، 2015/11/14، H 15 :01

² - بيان العساف، مرجع سابق، ص. 110.

قامت إسرائيل بتجفيف مستنقع الحولة شمال بحيرة طبرية، وياشرت التخطيط لتحويل مياه الأردن إلى المناطق المأهولة على الساحل، ومع فشل مشروع جونستون والذي يقضي بحصول الأردن على حرية الوصول إلى بعض الماء في بحيرة طبرية ويتحكم في معظم اليرموك في إسرائيل نتحكم في نهر الأردن الأعلى وتتحصل على الحق في تحويل الماء من بحيرة طبرية إلى المناطق الساحلية والنقيب، ومع فشل هذا المشروع قامت إسرائيل بتسريع إنشاء ما يسمى الماء القومي، وهو عبارة شبكة من الأنفاق والأقنية المخصصة لنقل الماء من نهر الأردن إلى المناطق الساحلية والنقيب¹، ويمكن تقسيم مراحل مشاريع إسرائيل للإستحواذ على مياه الأردن إلى (03) مراحل هامة:

المرحلة الأولى:

تمتد من 1948 إلى 1958 وكانت عبارة عن خطة زراعية مائية لإقامة المستوطنات الزراعية، وإنتاج الغذاء، وذلك بنقل مياه الأردن إلى صحراء النقيب، بواسطة أنبوب يسمى "خط المياه القطري".

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة من 1958 إلى غاية 1968، وانصب الاهتمام الإسرائيلي على تطوير زراعة القطن، وهنا نفذت أكبر مشروع مائي بنقل مياه طبرية 200 مليون متر مكعب من الماء إلى جنوب النقيب.

¹-مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للزراعات المائية. ص . 182.

المرحلة الثالثة:

تميزت بتطوير الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية المائية، ولم تواكب هذه المرحلة إقامة مشاريع كبرى، حيث جاءت هزيمة 1967 لتسطر إسرائيل على نهر الأردن بالكامل¹.

¹-محمد رامو، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي".
www.alukan.net/publications-competitions/0/40041/. (23/11/2015 à 11.30h)

المبحث الثالث: الإستراتيجية المائية لتركيا، وإثيوبيا، وإيران وتأثيرها على الأمن القومي في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الإستراتيجية المائية لتركيا.

تعتبر جبال شرق تركيا هي منبع نهري دجلة والفرات، حيث أن نهر الفرات يمر عبر الأراضي السورية ثم الأراضي العراقية حتى يصل مصبه عند الخليج العربي، بينما يتجه نهر دجلة إلى الأراضي العراقية ويمر على الحدود السورية التركية.

فتركيا تعتبر أن هذه الأنهار دجلة والفرات هي من الأنهار العابرة للحدود و ليست من الأنهار الدولية، وبذلك فإنها تعطي لنفسها الحق في إقامة وإنشاء السدود على النهرين وروافدها داخل إقليمها وتعاملها مع النهرين وكأنها حوض نهر واحد، ورفضها إبرام أي معاهدة دولية ثلاثية تنظم إستغلال مياه الفرات، وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث مفضلة على ذلك صيغة معينة للتعاون الفني¹. هذا ما أدى إلى نشوب الأزمة بينها وبين كل من سوريا والعراق حيث تعود بوادر هذه الأزمة المائية إلى ما بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، التي أدت إلى إنهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية، وتشكل دول جديدة، منها تركيا وسوريا والعراق، وصارت تركيا بحكم موقعها الجغرافي، تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات اللذين خطيت سورية بالمجرى الأوسط لهما، في حين يقع المجرى الأسفل للنهرين، وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية².

¹ - ياسين أحمد القطاونة، الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا، 2009) ، ص. 84.

² - محمد علي محمد تميم، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، ص، 12

لقد باءت بعض المحاولات للدول العربية بالفشل لتصحيح مسار العلاقات هذه الدول مع تركيا ، ذلك بسبب تعنت الدولة التركية وعدم إقرارها بهذه الأنهار كأنها دولية وليست أنهار عابرة للحدود.

ولقد استخدمت تركيا المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية، هذا ما أدى إلى المزيد من الخلاف كاد أن ينفجر مرات عديدة، حيث أنها أدركت أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط بحيث تمكنها من لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة، على المستويين السياسي والإقتصادي والعسكري.

وقد ارتكزت سياسة تركيا المائية على ثلاث مبادئ رئيسية:

1-سياسي:

حيث تعتبر تركيا النهرين دجلة والفرات نهرين وطنيين عابرين للحدود وليس نهرين دوليين، وبحق لها إستغلالها حسب مصالحها السياسية والاقتصادية استناداً إلى نظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

2-إقتصادي:

حيث يدعو إلى توزيع مياهها، استناداً إلى قواعد الكفاءة والإقتصاد في استخدام المياه وليس إلى مبدأ المحاصصة والقسمة والشراكة.

3-تجاري:

وهذا المبدأ يستند إلى مقايضة الماء التركي بالنفط العربي¹.

¹ - عادل محمد العضالبي، مرجع سابق ، ص. 38

مشروع جنوب شرق الأناضول GAP:

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول والمعروب بمشروع الجاب (GAP)، أحد أهم المشاريع التي تجعل تركيا تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً أكبر في الشرق الأوسط خاصة وأنه من بين أضخم المشروعات التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول والتي تمثل 10% من المساحة الكلية لتركيا يجتازها نهر دجلة والفرات، ويهدف هذا المشروع إلى التوسع الزراعي على مساحة 1,7 مليون هكتار في هذه المنطقة اعتماداً على الري من النهرين، وتحويل المنطقة إلى إقليم منتج للحبوب والخضر والفواكه، لتصبح تركيا بعد إتمام هذا المشروع سلة غذاء الشرق الأوسط وأحد أهم مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية¹.

يشتمل المشروع على واحد وعشرين سداً من بينها سد أتاتورك الذي تبلغ سعة تخزينه 48 مليار م³، ويبلغ مساحته 817 كلم²، وهي من أكبر ثلاث بحيرات في العالم²، ويشمل ثمانى محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 7.5 مليون هكتار أي بنحو 19% من مساحة الأراضي المروية في تركيا وتوفير 1.7 مليون فرصة عمل.

¹ نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر، غزة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2012-2013)، ص 39-40.

² عادل محمد العضالبي، مرجع سابق، ص 39.

-التغيرات الكمية والنوعية على مياه نهري دجلة والفرات الجارية في العراق بفعل إقامة مشروع الجاب (GAP):

اسم النهر	معدل وارد النهر قبل مشروع الجاب	معدل وارد النهر بعد المشروع	نسبة الملوحة قبل مشروع الجاب	نسبة الملوحة بعد المشروع
دجلة	20.90 مليار م ³ سنويا	9.16 ملغم/لتر	250 ملغم/لتر	375 ملغم/لتر
الفرات	40.8 مليار م ³	3.30 مليار م ³	457 ملغم/لتر	275-220 ملغم/لتر

- المصدر : توفيق جاسم محمد ، إدارة الموارد المائية في العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للسدود والخزانات ، العراق ، ص ، 9

من خلال الجدول نلاحظ التغيرات الكمية و النوعية التي حصلت في العراق بعد إقامة مشروع الجاب وذلك بارتفاع نسبة الملوحة حيث كانت تتراوح بين 250 ملغ/لتر فأصبحت بعد المشروع 375 ملغ/لتر وهذا ما يؤثر سلبا علي المياه الصالحة.

أما بالنسبة لإنعكاسات المشروع على دول المصب أي العراق، سوريا فإنه يكون له تأثير كبير خاصة على الإقتصاد بكون الدول تعتمد على هذان النهران في مجالي الري والصناعة والإسكان، فمثلاً أثر حجز تركيا لمياه الفرات عام 1990 على 1.5 مليون فلاح ونحو 5.5 مليون إنسان يعيشون على ضفاف حوض الفرات، كما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة في زراعة القمح والرز واضطر العراق إلى دفع كميات من مياه سد الجبائية للحيلولة دون انقطاع مجرى النهر نهائياً¹. كما تسعى تركيا من إنشاء هذا المشروع الضخم إلي تحقيق الأهداف التالية :

-السيطرة على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات.

¹ - علي طلب جعفر ، طيوغرافية نهر دجلة و تحدياته الطبيعية و البشرية ، مجلة ديالي ، 2013 ، ص 28.

-سيوفر المشروع لتركيا تطوير مناطقها الشرقية والجنوبية الشرقية، في مختلف المجالات من أجل تجاوز التفاوت الاقتصادي بين مختلف المناطق التركية.

-امتصاص غضب الأكراد ومطالبهم بالاستقلال الذاتي، عن طريق تحسين ظروفهم المعيشية المزرية.

-محاولة الحكومة التركية إيجاد توازن ديمغرافي بين الشرق المتخلف والغرب المتمدن، بإيقاف الهجرة الداخلية القائمة على النزوح من الشرق إلى الغرب.

كما سيسعى هذا المشروع إلى تخفيض المعدل السنوي للبطالة في تركيا إلى نحو 8,7% .

وبخاصة أن المشروع سيوفر أكثر من مليون ونصف فرصة عمل ، كما أنه سيؤدي إلى رفع معدل النمو الوطني السنوي إلى 7% وسيخفض من حجم التضخم إلى 14% في نهاية القرن 20¹.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المائية الإثيوبية.

تعتبر إثيوبيا منطقة المنبع لنهر النيل حيث تتحكم بحوالي 95% من مياه النيل، وهي الكمية الحيوية لاقتصاديات كل من السودان ومصر، تعتبر إثيوبيا أن من حقها التصرف في المياه الواقعة على أراضيها دون اعتبار للاتفاقيات المنظمة للحقوق المائية بين بلدان حوض النيل²، ولقد رفضت إثيوبيا الإتفاقية الموقعة بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيطالية لتوزيع مياه نهر النيل (1902) بين مصر والسودان وإثيوبيا بحجة عدم أهلية للحكومة الإيطالية للتوقيع عليها، كما إعتضت على بناء السد العالي وقدمت إحتجاجا رسميا على

¹ - بحري دلال ، مرجع سابق ، ص . 133

² - بيان العساف، مرجع سابق ، ص 84

ذلك وعارضت أيضا الإتفاق المصري السوداني لتطوير مواردها المائية من خلال عدد من المشاريع لزيادة طاقة الدوليتين للتخزين في مياه النهر¹.

تعتبر إثيوبيا من أكثر الدول رفضاً لاتفاقية 1929م الموقعة بين مصر وبريطانيا والاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان 1959م ومن بين أسباب رفض إثيوبيا هو الدعم الذي تقدمه مصر لثوار إرتريا قبل انفصالها عن إثيوبيا، لتصبح مستقلة وأيضاً حاجة إثيوبيا للمياه في غير موسم الأمطار، وإمكانية استخدام إثيوبيا لمياه ضد السودان ومصر بإنشاء سدود عالية على النيل الأزرق.

-سد النهضة الكبير:

يقع سد النهضة على النيل الأزرق بولاية بني شنقول قمار، بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية، ويبعد عنها حوالي 40 كلم، فيما أعلنت الحكومة عن تدشين هذا المشروع، وإسناده إلى شركة "ساليني" بالأمر المباشر، وأطلقت عليه سد النهضة الإثيوبي الكبير، ويتكون المشروع بالأساس من سد رئيسي من الخرسانة المضغوطة، وسد فرعي المناطق المنخفضة المجاورة للخزان لمنع غمرها بالمياه، ومحطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، ومنطقة تحويل بطاقة 500 كيلو فولت، بالإضافة إلى المفيض أي قناة تصريف فائض المياه تبلغ سعة المخزون 74 مليار متر مكعب ويغطي مساحة 1680 كيلومتر مربع².

ومن المخاطر التي يمكن أن تتجم على هذا السد، فبعد اكتمال بناءه وملئه بـ 74 مليار م³، بمتوسط 12 مليار م³، ونحن هنا نتحدث فقط عن سد واحد وهو سد النهضة وهو سد من بين أربعة سدود مما يعني أن إثيوبيا ستتحكم بأربع بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول، وبالتالي التأثير على تدفق المياه إلى دول المصب، وخاصة مصر والتأثير على

¹- عادل محمد العضالبي، مرجع سابق، ص 33.

²- أحمد علي سليمان، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري، 2015/11/10 à 11:00، www.alukah.net

حصتها من المياه، وتخفيض حصتها إلى 20 مليار م³، مما يستتج كارثة في مصر، نظرا لإعتمادها شبه الكامل على مياه النيل، خاصة أن 95% من مياهها تأتيها من مياه النيل، هذا ما سيكون له أثر مباشر وسلبى على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية أيضاً، سيأثر على إنتاج الكهرباء في السد العالي وأيضاً خزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي، وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل، وأيضاً توقف الكثير من الصناعات وهذا ما سيؤدي إلى التهديد المباشر للأمن القومي المصري¹.

المطلب الثالث: الإستراتيجية المائية الإيرانية.

لقد أصبحت إيران بحكم مكانتها الإقليمية قوة لا يستهان بها في معادلة الشرق الأوسط فهي مع إسرائيل، وتركيا، تشكل المثلث الذي تدور عليه السياسة الشرق أوسطية. وبعبارة أسهل لا سلام بدون إيران، و تعتبرها دول الخليج العربي بأنها الخطر الأكبر وحتى الدول العربية الأخرى تعتبرها كذلك، رغم أنها لا تصرح بعبءها نحو دول الجوار الإقليمي على إسرائيل، فقد نقلت إيران، التحدي و التهديد إلى دول الجوار بعد الحرب العراقية الإيرانية إذ كانت تصارح الروح القومية العربية².

تتوفر المنطقة الحدودية بين إيران والعراق على أكبر ثلاث أنهار في الجزء الشرقي للشرق الأوسط هم كل من دركاروب نهر الكرخة وهي متداخلة المجاري وتصب كلها داخل، الحدود العراقية بدون عائق إذا لم تتدخل العامل الإنساني، وتصب هذه الأنهار في شط العرب ولذلك لقيمة جميع محطات إسالة المياه العراقية في البصرة في شط العرب وكانت مياهه عذبة صالحة للشرب عبر التاريخ، لكن بعد تدخل الإنسان بالحروب والسياسات المائية العشوائية من سوء تسيير للمياه وإقامة مشاريع هائلة للسدود وتشغيلها دون أي

¹ - إبراهيم منشأوي، قضية سد النهضة والأمن المائي المصري، 18/11/2015، 15.45h، www.acrseg.org/13288

² - بيان العساف، مرجع سابق، ص ص 74-75.

تنسيق، مع تجفيف أهوار شمال الشط، ذلك ما تسبب في إنخفاض نسبة المياه في الحوض وإنحدار نوعيها وتدهور نوعية الأراضي المحيطة.

فإذا قارننا الإرادة المائية العراقية في كل من الجهة الغربية (دجلة والفرات) التي تبلغ 20 مليار متر مكعب مع الجهة الشرقية الإيرانية مع شط العرب نجد أن هذا الأخير يوفر لها مستوى أكبر من المياه علما بأن نهر كارون حتى عام 2006 يوفر حوالي 15 مليار متر مكعب مع نهر الكرخة الذي يوفر، مليار متر مكعب وإذا أضفنا معدل جريان كل من نهر دويريح والطيب والحباب وغيرها من السيول مع روافد نهر دبالى ونهر الزاب الأسفل فإن إيران تتحكم بالنسبة الأكبر من مياه العراق الإقليمية وذلك رغم وجود مشاريع سدود كبرى على نهر الكرخة وكارون وأكتملت ودخلت مراحل التشغيل.

بالتالي فإن إيران قد تكون أكثر خطورة على الأقل على العراق في الوقت الراهن منها على تركيا وأنه لأجل شط العرب وإيقاف نزيفه إلا بتعاون ثنائي بين العراق وإيران وذلك بتجاوز الماضي العدائي إبتعاد عن منطق القوة والأمر الواقع، فقد رمزت الحدود المائية في شط العرب إلى عنصر توتر دائم ينتهي أحيانا بالتفاوض وأحيانا أخرى بالصراع المباشر والحرب وذلك إمتدادا من القرن التاسع عشر إلى أن وصلت الجهات المعنية إلى إتفاقية تتضمن ملحقا بالحدود المائية (الجزائر 1975)¹.

¹ - حسن الجنابي، ملف المياه المشتركة بين العراق وإيران، 12.10.2015، www.tellskuf.comm

خلاصة الفصل الثاني:

وأخيرا يمكننا القول أن منطقة الشرق الأوسط، تتميز بضعف مواردها المائية التقليدية، ونتيجة هذا الضعف هو موقعها الجغرافي حيث أنها تقع في المنطقة الصحراوية وشبه الجافة، هذا ما يؤدي إلى ضعف متوسط الهطول السنوي للأمطار، وتعرض الموارد المائية السطحية إلى تبخر كميات كبيرة منها، وبذلك تهديد الموارد المتجددة وغير المتجددة. هذا ما يؤدي بالضرورة إلى التنافس على هذه الموارد الضئيلة، خصوصا أن معظم هذه الموارد هي موارد مشتركة بين الدول وذلك على شكل أحواض مشتركة، حيث نجد كل تركيا والعراق وسوريا تشترك في حوضي دجلة والفرات، أما حوض الأردن فتتشترك فيه كل من الأردن وإسرائيل وفلسطين ، أما حوض النيل تشترك فيه 10 دول.

الفصل الثالث:

أبعاد وآليات ترسيخ التعاون المائي

في الشرق الأوسط

تمهيد:

إن مشكلة المياه في الشرق الأوسط أخذت أبعاد كثيرة، وذلك لوقوعها في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وقلة الموارد المائية المتجددة، وتزايد الاحتياجات المائية المستقبلية وذلك بتزايد عدد السكان في المنطقة، لذلك وجب علي المجتمع الدولي التدخل وإرساء القوانين والاتفاقيات من أجل تجنب الصراع على هذه المادة الحيوية.

المبحث الأول: أبعاد الصراع على المياه في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع حول المياه

إذا استغلت الدول المسيطرة على منابع الأنهار بصورة صحيحة وأقامت عليها مشاريع اقتصادية مدروسة ستستطيع أن تحقق نوعاً من الاستقرار الاقتصادي لها وتأمين الغذاء والكهرباء لشعبها. ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على الدول الأخرى المشاطئة لها، فللمياه والغذاء علاقة تأثيرية، إذ أن نقص الموارد المائية يؤدي حتماً إلى نقص في الغذاء ويعتبر الغذاء اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المصدرة للغذاء، لتبقى الدول المستوردة له تحت رحمة هذه الدول المصدرة ويأتي على رأس قائمة الدول المستوردة غالبية الدول الواقعة في الشرق الأوسط بالخصوص العربية منها.

يعد الصراع حول المياه وكذا مشكلة نقص المياه والعجز عن استغلال وتوفير الإمكانيات المالية والقدرات التقنية لاستغلالها وتخزينها، أحد أهم العناصر الرئيسية المسؤولة عن ضعف الإنتاج الزراعي وتباطؤ معدلات نموه في المنطقة، فلم تزد نسبة النمو طوال السنوات الماضية عن 2% سنوياً وهي نسبة لا تكاد تلاحق الزيادة السكانية العالية التي تبلغ نسبتها السنوية حوالي 3%¹. فضلاً عن زيادة الطلب الفردي على كثير من المنتجات الغذائية بفعل ارتفاع مستويات المعيشة، فتقدر النسبة السنوية لنمو الطلب على المنتجات

1- أحمد يوسف أحمد، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، خلال الفترة من 31-29 أكتوبر 1994، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1994. ص 17.

الغذائية بحوالي 5%¹، وهذا ما يدل على وجود أزمة للغذاء في المنطقة و التي تبدو واضحة من خلال المؤشرات التالية:

- انخفاض في نوعية وكمية الغذاء دون المستوى العالمي، في معظم هذه الدول خاصة العربية منها.
- اتساع الهوة بين واردات وصادرات السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتماد هذه الدول على الاستيراد لتأمين احتياجاتها الغذائية.
- تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته؛ نتيجة لتزايد الواردات الغذائية مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من بلد لآخر.
- إن خطورة الأزمة الغذائية تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من الموارد الغذائية؛ حيث لا يستطيع المستورد أن يتحكم في أسعار المواد المستوردة وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة للضغط على هذه الدول لحملها على اتخاذ موقف سياسي ما فعلى سبيل المثال تؤمن الدول العربية نحو 60% من احتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد، وتشكل الواردات الغذائية 11% من القيمة الكلية لواردات الدول العربية.
- تعاني معظم الدول الشرق أوسطية من فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساساً في عدة مجموعات هي : القمح، السكر، اللحوم، الألبان، البذور الزيتية والزيوت النباتية، ولكي تتمكن من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الغذائية الرئيسية لا بد لها من إنجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة جداً من الصعب تحقيقها في مدى زمني قصير.

2- على الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي من 1974-1981، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية)، 1988، ص150.

- اضطرار دول المنطقة وخاصة ذات الكثافة السكانية الكبيرة والعجز المالي إلى تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الواردات الغذائية مما خلق ضغوطاً على موازين مدفوعات هذه الدول.
 - ارتفاع أسعار الأغذية مما أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل كما أدى إلى تزايد أهمية الدعم المالي، الذي تخصصه الحكومات لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية وبيعها دون تكلفتها الحقيقية مما أدى إلى خلق ضغوطات على ميزانياتها.
 - الوقوع تحت ضغوط الفائض الغذائي حيث تحول الغذاء إلى سلاح استراتيجي على المستوى العالمي، ووقف في موازاة سلاح النفط . بالإضافة إلى استنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتزايدة.
- إذن فالصراع حول المياه و سيطرة بعض الدول على الحصة الكبيرة من هذه الثروة أدى إلى نقص نصيب الدول الأخرى من المياه و هذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاج ما ساهم في زيادة الانكشاف الغذائي والاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية حاجياتها من المواد الغذائية المختلفة. فتوفير غذاء جيد ومناسب يتطلب تطوراً اقتصادياً وهذا يعني توفير المياه اللازمة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في ظل الصراع حول المياه وفي ظل دعم و تشجيع الدول الغربية لتركيا وإسرائيل للسيطرة على مصادر المياه في الشرق الأوسط، وتفاقم مشكلة العجز والندرة في المياه العذبة لهذه البلدان، وبذلك تستمر التبعية الغذائية التي تؤدي بدون شك إلى تبعية سياسية واستمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة .فعلى سبيل المثال نجد أن الدول العربية تستورد نحو 40 % من إجمالي ما يستورده العالم الثالث من حيث المواد الغذائية. وتترتب على ذلك نزاعات خطيرة ستؤثر في التنمية الاقتصادية .خاصة و أن كل التقديرات تشير إلى أن السكان في المنطقة

سيتضاعفون خلال الخمس والعشرين سنة القادمة ومن المؤكد أن مياه المنطقة باستثناء تركيا ولبنان لن تفي بحاجة دول المنطقة من المياه، خاصة وأن زيادة عدد السكان تسير بنسب عالية تصل إلى 3.94 % بسبب النمو الطبيعي وظاهرة الهجرة، ولمواجهة حاجة هذه الزيادة لا بد من زيادة الأراضي المزروعة وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً وهذا يعني زيادة في استهلاك المياه كما و أن زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة. و عموماً فما يمكن قوله بشأن تأثير الصراع حول المياه على الجوانب الاجتماعية لهذه الدول نوجزه في هذه النقاط:

- إن جميع هذه الدول ستعاني نقصاً في حصة الفرد من المياه عن معدله الحالي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين فتزايد السكان سوف يخلق تزايداً في الطلب على الماء بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة وتحول معظم مجتمعاته إلى مجتمعات استهلاكية. ومن ثم فإن النمو السريع للسكان سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية وإلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها.

- نصيب الفرد من الموارد المائية المحددة في المنطقة لا يتجاوز 1150 متر مكعب في السنة وهو أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد على الصعيد العالمي الذي يصل إلى أكثر من 7600 متر مكعب في السنة. وبهذا فإن نصيب الفرد أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1200 متر مكعب في السنة حيث كان من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عام 2000 إلى أقل من 1000 متر مكعب أما في عام 2025 فإن متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة سينخفض إلى 600 متر مكعب تقريباً. وهذا يتطلب إعادة النظر في وضع الاستقرار المائي كوضع معياري لأغراض المقارنة بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المتنامية من احتياجات منزلية إلى احتياجات زراعية

وصناعية وثمة علاقة دالة مباشرة بين الاحتياجات المنزلية وعدد السكان تتفق مع ماحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كحد أدنى (1000 متر مكعب) لنصيب الفرد من الموارد المائية¹.

- إن النقص في حصة الفرد لدى إسرائيل سيترتب عليه تشبثها بالأراضي المحتلة ومصادر المياه فيها، وهذا يعني حتمية الحرب بين العرب وإسرائيل التي هي مستبعدة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، والبديل عنها سيكون بالتعاون الإقليمي في المنطقة الذي لا بد منه لتجنب الحروب.

المطلب الثاني: البعد السياسي للصراع حول المياه في الشرق الأوسط

تتعدد وتتعدّد وتتشابك تأثيرات مشكلة المياه في الشرق الأوسط، فالذي يتعلق منها بالأمن المائي لا يمكن فصله عن الأمن الغذائي، والاثنان لا يمكن فصلهما عن هدف الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وهي أمور تدخل في صميم أهداف وغايات الأمن القومي.

والجانب السياسي في تأثيرات أزمة المياه في المنطقة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن بقية أبعاد الصراع حول المياه في الشرق الأوسط. فالانعكاسات السياسية ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الانعكاسات المهمة التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية استغلال مياه النهر. فأصل المشكلة ليس فقط ندرة المياه أو سوء استغلالها، بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات السياسية بين الدول المشتركة

1- عدنان حميدان - خلف الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاق في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 22 - العدد الثاني- 2006، ص 15.

في مصدر مياه مشترك¹. ومن هنا تتضح جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة، وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة أخرى. فمن يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار، فتجد مثلا أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحيانا حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه. أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية. أما في منطقة نهر الفرات، فقد عمدت تركيا في بداية عام 1990 إلى تخفيض تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق لملء سد أتاتورك، وتستخدمه تركيا بين الحين والآخر للضغط على سوريا لإيقاف الدعم لحزب العمال الكردستاني. كذلك أقامت تركيا مشاريع جنوب شرق الأناضول والمعروفة بمشروع الجاب الكبير. وما نتج عنه من سدود ومشاريع ري فهذا أثر سلبا على حصة سوريا من النهر وكذلك العراق. أما منطقة نهر الأردن فقد استطاعت إسرائيل بعد حرب عام 1967 من احتلال منابع نهر الأردن والسيطرة على الجولان السورية، وبعد عام 1978، و1982 استطاعت إسرائيل السيطرة على المياه اللبنانية والأنهار التي تشكل روافد لنهر الأردن، وقد استطاعت كذلك التحكم في مجرى النهر وكمية المياه المتدفقة منه، وبدأ هذا يؤثر سلبا على كل من سوريا والأردن بشكل كبير. وأصبحت تتحكم بالمياه الأردنية بحكم سيطرتها على بحيرة طبريا وتحويلها مجرى نهر اليرموك إلى البحيرة، وذلك لتخزين المياه والتحكم بها. وما تقوم به من مشاريع لسحب مياه هذه البحيرة كمشروع الناقل القطري لري النقب في جنوب فلسطين وغيرها من المشاريع التي تستهدف تأمين حاجات إسرائيل المائية، والتحكم في تدفق المياه تجاه الأردن، واستخدامها كسلاح ضغط في وجه السياسة الأردنية .

2- عصام كمال خليفة، (أزمة المياه، وقضية السلام في الشرق الأوسط)، الحياة، بيروت 1994، ص 18.

ونجد في هذا الصدد أيضاً أن مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة عقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية لتأمين احتياجاتها. وعليه فإنه لو تغير نمط العلاقات بين إسرائيل و الدول العربية لأمكن التوصل إلى تسوية الصراع و التعايش والوفاق كما يرمي إلى ذلك مؤتمر السلام بصدد الموارد المائية حي تضمن لكل قطر الحد الأدنى من الاحتياجات ولكن في الوقت نفسه فإنه من غير المتوقع حدوث تعاون إقليمي أو حتى مجرد بحث قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة في مجال المياه دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وما يؤكد ذلك رفض سوريا مؤيدة في ذلك من جهات عربية أخرى، حيث رفضت تلك الجهات حضور إسرائيل للمؤتمر الذي قامت تركيا -بمعونة من جهات أمريكية بالدعوة إليه والخاص بالتعاون في مجال المياه والذي كان من المفروض عقده بإسطنبول في نوفمبر 1991. ولقد نجم عن مباحثات السلام اتفاق فلسطيني إسرائيلي واتفاق أردني إسرائيلي، حيث تم الأول في يوم 1993/09/13 والذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن إعلاناً لمبادئ مباحثات السلام وكان من بين بنود الاتفاق التعاون الاقتصادي -وعلى قمته -موضوع المياه حيث نص الملحق رقم 3 بشأن بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية على التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه الذي كان يقوم بإعداده خبراء من الجانبين والذي حدد شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة.

وبالمثل نجد أن صراع سوريا وتركيا بصدد لواء الإسكندرونة وصراع تركيا والعراق بسبب المسألة الكردية كان السبب الرئيسي لتوتر العلاقات بين الأطراف الثلاثة وذلك التوتر الذي استغلته فيه تركيا المياه كسلاح لردع وتهديد العراق وسوريا، ولو تمت تسوية هاتين

المشكلتين وتحسنت علاقة كل من سوريا والعراق بتركيا لأمكن التوصل إلى حل لمشكلة المياه لكل من سوريا والعراق ولو بشراء المياه من تركيا التي لديها فائض في نهري سيحان وجيحان، ولكن الأمر لا تتوقف خطورته عند هذا الحد بل على التوتر في العلاقة السورية العراقية الذي دعم الجانب التركي ضد دولتي الممر "سوريا والمصب العراق"، وهو ما يفسر الإجحاف الذي لحق بكل من سوريا والعراق من جراء المشروعات المائية التركية. وهذا الخلاف نفسه هو الذي دعا سوريا والعراق إلى توقيع اتفاقيات منفردة مع تركيا متجاهلة مصالح بلديهما على المدى البعيد، وهذا ما دفع تركيا إلى استغلال مياه الفرات دون استشارة سوريا والعراق ضاربة عرض الحائط بمصالح الدولتين المائية وشجعها أيضاً على عقد صفقات واتفاقيات منفردة مع كل من الدولتين على حدا، كما أنه بتحليل نتائج حرب الخليج الأولى والثانية والاحتلال الأمريكي للعراق نجد أن لها انعكاسات خطيرة وتأثيرات سلبية كبيرة على حقوق البلدين المائية، حيث أيدت سوريا إيران في حروبها مع العراق في الحرب الأولى وفي حرب الخليج الثانية، بينما وقفت تركيا موقف المستغل للأحداث مما مكنها أن تؤدي دوراً مهماً كأداة غربية متخفية بينما أغلقت سوريا خط الأنابيب النفطية العراقية المارة بأراضيها للبحر المتوسط فلجأت العراق إلى بناء خطين نفطيين بديلين عبر الأراضي التركية إلى موانئها على البحر المتوسط، مما أضاف لتركيا مكسباً مهماً لم يكن في الحسبان، وفاق كل التوقعات. كذلك قامت تركيا باستغلال الخلافات السياسية السورية العراقية؛ للحصول على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات. ويصر الجانب التركي على أن أي اتفاقية مياه شاملة مع سوريا يجب أن تعتمد على التعاون بين الطرفين للحد من النشاط الكردي وعلى أن تتضمن توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين وبصورة خاصة مياه نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويصب في منطقة لواء الإسكندرونة التي استولت عليها تركيا إبان الحرب العالمية الثانية بالتواطؤ مع فرنسا وطالبت جميع الحكومات السورية منذ الاستقلال باسترجاع (لواء الإسكندرون)، وتهدف تركيا من ذلك إجبار سوريا بالاعتراف بسيادة تركيا

على منطقة الإسكندرونة، وهذا أمر مرفوض من الجانب السوري. وبذلك يتضح جلياً أن هناك تداخلاً واضحاً وتأثيراً متبادلاً بين العلاقات السياسية ومشاكل المياه. فوجود خلافات بين الجانب التركي من جهة والجانب السوري العراقي من جهة أخرى أدى إلى تصعيد مشكلة المياه وعدم التوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف وجعله يستغل هذا الخلاف لصالحه بل ويستخدم المياه كورقة ضغط على كلتا الدولتين وليس أدل من ذلك على تهديد الرئيس تورجوت أوزال أكثر من مرة كلاً من سوريا والعراق بقطع المياه من نهر الفرات عنهما إذا لم تمنع الدولتان هجمات الأكراد من أراضيها على تركيا .

بذلك يتضح جلياً تأثير البعد السياسي وأثره على مشكلة المياه. وتظهر الأزمة السياسية المائية في أوضح صورها وأتم تعقيداتها في إسرائيل التي تحتل أرض فلسطين فهي تسيطر بالفعل على الموارد المائية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وامتد احتلالها ليشمل جزءاً من نهر الأردن وهكذا تهدد الأمن المائي للأردن، وتحتل هضبة الجولان السورية وتستغل مواردها المائية وهكذا تهدد الأمن المائي السوري، واحتلالها لجنوب لبنان وسيطرتها على موارد أنهار الليطاني واليرموك وبانياس اللبنانية وبهذا تهدد الأمن المائي اللبناني وفي ذلك كله تهديد للأمن المائي العربي في مجمله.

المبحث الثاني: آليات ترسيخ التعاون المائي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: المياه في القانون الدولي.

الماء هو الحياة والمنة العظمى التي أنعم الله بها على بني البشر، به أقام حياتهم وقسم أرزاقهم، وتكمن أهمية الماء في إرتباطها العضوي بغذاء كل الأحياء، وهو ركيزة كل نشاط، رغم الأهمية التي يحملها الماء فإن الماء يحمل أيضا المخاوف، ويثير الأطماع والنزاعات، لذا سعت المنظومات الدولية إلى تنظيم إستعماله وإدارة موارده في إطار القانون الدولي للمياه، فقد سعت إلى معالجة كافة المنازعات المتعلقة بها. فإن ذلك فسح المجال للمواثيق الدولية بتسوية المنازعات المتعلقة بها، كما ساعد ذلك في بروز مشروعات وتوصيات لتنظيم وتسوية هذه المنازعات والتي نجد من أهمها¹، القانون الدولي للأنهار الدولية الذي بدوره يحكم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية والمجري المائية الدولية، إذ أن حجر الأساس في القانون الدولي للمياه هو الإفتراض بأن توزيع حصص الموارد النادرة أن يكون عادلاً، بحيث يتجنب وقوع الصراعات الذي بدوره يحتاج إلى وسائل قانونية وليس عن الإكراه عن طريق القوة، ويلاحظ أن التعاون طويل المدى بين دول الحوض ذات سيادة خاصة حين تكون المياه نادرة، يكاد يكون مستحيلا بغير وجود إطار قانوني يساند هذا التعاون، وعليه فإن القانون الدولي للأنهار عبارة عن مختلف القواعد القانونية الدولية التي تتحكم في مختلف إستخدامات مياه الأنهار الدولية والمجري المائية الدولية².

قبل الخوض في مبادئ القانون الدولي الخاصة بتقسيم المياه لابد من الإشارة إلى المفاهيم التالية :

¹ - رضا بريش: طرق السنوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود، رسالة ماجستير غير منشور (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012-2013)، ص3.

² - دلال بحري، مرجع سابق، ص 45.

1. الأنهار الإقليمية : هي التي تقع بكاملها ضمن نطاق دولة واحدة، وهي التي تشكل حدا بين دولتين أو أكثر.

2. الأنهار العابرة للدول : وهي التي تجتاز الأنهار الوطنية .

أ. النهر الدولي : وهو النهر الذي يعبر إقليم دولتين أو أكثر، أو النهر الذي يفصل بين أقاليم أكثر من دولة، وفي حال توفر عنصر من هذه العناصر، يعد النهر دوليا وفقا لمعاهدة "فيينا" عام 1815، ومن حيث السيادة الإقليمية تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء من هذا النهر وهو الجزء الذي يقع في إقليمها، في الحدود التي لا تتعارض مع حقوق الدولة الأخرى، والتي تتواجد فيها الأجزاء الأخرى للنهر¹

ب. حوض التصريف الدولي : وتلك المنطقة الجغرافية، الممتدة بين دولتين أو أكثر ويحدد النظام الهيدرولوجرافي، مجال تغذيتها بما في ذلك الأنهار السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك.

النهر الوطني: هو النهر الذي يقع بأكمله داخل حدود دولة واحدة أي من منبعه إلى مصبه و كافة روافده².

بعد تطرقنا إلي مختلف المفاهيم المتعلقة بالأنهار الدولية لابد من التطرق إلي مختلف قواعد القانون الدولي، التي نشأت عن طريق الصرف، وأكدتها الاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية والتي أكدت على أربعة مبادئ خلال دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك عام 1958 وهي:

1. كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة.

¹ - داليا اسماعيل محمد، مرجع سابق ، ص . 45 .

² - المرجع نفسه ، ص.46 .

2. كل دولة مطلقة على النظام لها الحق في نصيب معقول ومتساوي في الإستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف.
3. على الدول المشاركة في حوض النهر إحترام الحقوق للدول الأخرى المشاركة فيه.
4. إلزام الدول المشاركة في الحوض باحترام حقوق شريكاتها الإلتزام بمنع الآخرين ممن تحمل مسؤوليتهم وفق القانون الدولي¹.

بهذا نجد أن فقهاء القانون الدولي قد أسهموا من خلال دراستهم المتواصلة في توضيح القواعد التي تنظم إستغلال الأنهار الدولية، وقد أكدت هذه الدراسات أن المجرى المائي للنهر الدولي لا يقع السيادة التحكيمية لدولة من الدول المشاركة في ذلك النهر وكذلك لا يحق لدولة أن تحول مجرى النهر الذي يمر عبر أراضيها إلى دولة أخرى وهي أيضا ممنوعة من استخدام مياه النهر بشكل يؤدي إلى الإضرار بدولة أخرى. رغم كل هذه الجهود التي يبذلها فقهاء القانون الدولي لتسوية أوجه التعقيد، وإقناع الدول لإخضاع مطالبها المتعارضة لمعيار من المبادئ القانونية، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، رغم حدوث بعض التقدم في الأمم المتحدة إلا أنه كان بطيئا². ومع ذلك فإن الخبرة والدراسة والفقهاء القانوني أفرزت أربع نظريات وهي كالاتي:

أولاً: نظرية السيادة المطلقة:

تقتضي هذه النظرية بأن كل دولة تطل على حوض نهر لها الحق أن تستخدم مياه الحوض حسب مشيئتها داخل حدودها دون قيود، بمعنى أن الدولة تستطيع أن تستنفذها أو أن تلوثها، أو أن تضع سدًا، وترفض هذه النظرية حق دول المصب بتحديد أو تقييد حق دول المنبع في إنشاء أي مشروع أو إجراء أي تغيير في وضع النهر.

¹ - سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، (الكويت، عالم المعرفة، 1996)، ص 34-35.
² - بيان العساق، مرجع سابق، ص. 4.

ثانياً: نظرية السيادة الإقليمية:

تقوم هذه النظرية على الإقرار بالحق الشرعي لإحدى دول الحوض في الولاية على المياه العابرة للحدود التي تتدفق عبر أراضيها لكن تفرض حدوداً على ممارستها، لسيطرتها على تلك المياه، كما تطالب باعتماد مبدأ التوزيع العادل والمتساوي لحصص المياه في المجرى المائي. بمعنى أن كلّ دولة لها الحق في الانتفاع في المجرى الذي يمر في أراضيها لكن دول إلحاق الضرر بحقوق الدول الأخرى.

ثالثاً: نظرية الملكية المشتركة:

حسب أصحاب هذه النظرية يعد المجرى المائي الدولي ملكاً مشتركاً لجميع الدول التي يجري في إقليمها، وعليه لا يمكن لأي دولة أن تدعى على حقها بحرمان الدول الأخرى من حقها.

رابعاً: نظرية الإنتفاع المنصف أو العادل ومنع الضرر الملموس:

تتمثل هذه النظرية في المبادئ الأساسية للإنتفاع المنصف أو العادل والإمتناع عن إحداث الضرر، أي كلّ دولة من دول الحوض لها حق الإنتفاع المساوي لحق كلّ طرف من أطراف دول الحوض على نحو معقول أما فيما يخص منع الضرر الملموس فلقد أكدت لجنة القانون الدولي ومعهد القانون الدولي التزاماتها بهذا المفهوم باعتبارها القاعدة الأساسية التي تحكم قضايا المياه العذبة¹.

¹ - دلال بحري، مرجع سابق، ص ص 46-47.

المطلب الثاني : المساعي الدولية للحد من أزمة المياه في الشرق الأوسط.

1. الإتفاقيات والمعاهدات المائية بين دول حوض النيل:

عرفت دول الحوض النيل مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات، حيث يرجع أغلبها إلى وقت سيطرت بريطانيا عليها، كما أن أغلبها قد أبرم بين بريطانيا والدول المستعمرة المجاورة آنذاك بغية تعيين حدودها، وتتمثل هذه الإتفاقيات فيما يلي:

أ. البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وإيطاليا في 15 أبريل 1891:

وذلك بشأن تعيين الحدود بين الدول الإستعمارية في منطقة شرق إفريقيا، وينص الإتفاق في مادته الثالثة على تعهد إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال متعلقة بالري على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير على تدفق مياه النيل¹.

ب. المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا في عام 1902:

وقد تم التوقيع عليه في أديس أباب، وقد نصت المادة الثالثة من الجزء الأول والذي بدوره يحدد الحدود بين إثيوبيا والسودان وعدم إقامة أي مشروع على نهري النيل الأزرق والسوبات أو بحرية تانا، إلا بعد أخذ موافقة الحكومتين البريطانية والسودانية

ت. الإتفاقية الموقعة بين الحكومة البريطانية وفرنسا وإيطاليا:

وذلك في عام 1906، والذي ينص في مادته الرابعة على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا في حوض النيل، ويشكل خاصة التحكم في مياه النيل وروافده، مع الأخذ بالاعتبار المصالح المحلية للدول التي يمر عبرها النهر.

¹ -رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأ المعارف، 2001، ص 70.

ث. الاتفاق بين الملك ليوبورد راعي دولة الكونغو والملك إدوارد ملك بريطانيا وإيرلندا والمستعمرات البريطانية عبر البحار:

والذي هو امتداد للاتفاق الموقع في 1984 والاتفاق موقع من نسختين في 1906، حيث ينص في مادته الثالثة على التزام دولة الكونغو المستقلة بأن تسمح بإنشاء منشآت على نهر السليمكي أو الأمانجو والتي من شأنها أن تقلل حجم المياه الداخلة إلى بحرية البرث إلا بموافقة الحكومة السودانية¹.

تعتبر الاتفاقيات المشار إليها فيما سبق إتفاقيات حدود أساسا، إلا أنها تضمنت بئراً مائياً أو أكثر، وبما يلي سنلقي الضوء على الإتفاقيتين 1929، 1959 المبرمتين بين مصر والسودان.

• اتفاقية 1929:

أبرمت هذه الاتفاقية بين كل من مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، وتقضي الاتفاقية بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية، لا يمكن القيام بأي أعمال الري أو توليد طاقة كهربائية، وذلك سواء على النيل أو على روافده².

• اتفاقية 1959:

تعتبر هذه الإتفاقية بمثابة ذروة المحاولات لإقامة نظام دقيق للنيل، كانت هذه الإتفاقية بين مصر والسودان وتضمنت حق الإنتفاع من المياه، ووضعت القواعد الخاصة بتوزيعها بشكل ودي أساسا للإتفاقيات الدولية.

¹ - حسن بالعيد سالم الفيتوري، مرجع سابق، ص. 181.

² - سامر مخيمر، خالد حجازي، مرجع سابق، ص. 83.

• اتفاقية 1983:

وقعتها جميع الدول الواقعة في حوض نهر النيل، والتي تنص على إلتزام دول الأعضاء بالتنسيق والتشاور في شأن المشاريع المائية وضرورة إحترام المعاهدات الدولية والثنائية بشأن تقاسم مياه النهر وعدم المساس بها.

• الاتفاق المصري الإثيوبي 1993:

وقعه الرئيس المصري حسني مبارك والإثيوبي ميليس زيناوى حول وضع الإطار العام بين البلدين لتنمية موارد النيل.

رغم محاولات إيجاد تنظيم مائي يجمع كل الدول النيلية، إلا أن ذلك لم يتحقق إلى اليوم، وتبقى مبادرة دول حوض النيل في إطار التشكيل لأنها لم تحقق أهدافها إلى اليوم في إطار قانوني ومؤسسي وهذا ما يمنع التقارب الفعلي بين دول حوض النيل.

2. المعاهدات والاتفاقيات كوسيلة لتجنب النزاع على مجرى دجلة والفرات:

يعد مجرى دجلة الفرات مجريين دوليين، نظراً لوقوع أجزاء منهما في ثلاث دول مختلفة، دولة المنبع وهي تركيا، دولة المجرى وهي سوريا، ودولة المصب وهي العراق، وقد انتقل المجرىين من مرحلة الخضوع للقوانين الوطنية الداخلية في عهد الإمبراطورية العثمانية، إلى مرحلة الخضوع للقوانين الدولية، التي أنشئت لتسيير واستغلال المياه الدولية المشتركة، فما كان عليهما إلا تبرما عدة اتفاقيات ثنائية وثلاثية للتسوية السلمية.¹

أ. معاهدة لوزان 1920:

نصت هذه المعاهدة على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق، مهمتها معالجة المشكلات، التي تثار بسبب المشاريع والمنشآت الهندسية للدول، حيث أن

¹-المرجع نفسه، ص.85.

هذه المعاهدة تعتبر كجذور للتسوية بالمياه الدولية، وذلك بنصها على مجموعة من المبادئ القانونية على غرار مبدأ التشاور وهو مبدأ منصوص عليه في الموثيق الحديثة مثل قواعد هلسنكي 1966، إلى جانب اتفاقية استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية بالإضافة إلى مبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى¹.

ب. المعاهدة التركية الفرنسية (نيابة عن سوريا) الموقعة في 1926/05/30:

والتي تؤكد حق سوريا في مياه نهر القويق.

ت. المعاهدة التركية الفرنسية (نيابة عن سوريا) الموقعة في 1930/05/03:

والتي نصت على توزيع مياه دجلة والفرات بينهما بشكل منصف وعادل.

ث. معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق (1946/03/29):

والتي إلترزم فيها الجانبان على إجراء المشاورات والتعاون والتنسيق في كل ما يتعلق بالمشاريع المائية، والتي من شأنها أن تضر بالمصالح العراقية، إضافة إلى إشتراط موافقة العراق على أي مشروع يقام على النهرين، ولكن تركيا خالفت هذه المعاهدة عندما نفذت مشروع سد كيبان وأتاتورك².

البروتوكو الموقع بين تركيا والعراق 1980 والذي انضمت إليه سوريا لاحقاً والمتضمن إنشاء لجنة فنية لدراسة توزيع مياه نهري دجلة والفرات.

ج. الإتفاق السوري العراقي 17 مارس 1989:

ودخل حيز التنفيذ في 16 أفريل 1990 ونص على ما يلي:

¹ - رضا بربيش، مرجع سابق، ص. 69.

² - عادل محمد العضالبي، مرجع سابق، ص. 194.

اتفقت الدولتان على أن تكون حصة العراق بموجب هذا الاتفاق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية-التركية وحصة سوريا 42% منها، وهذا حتى يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي¹.

من خلال كل هذه المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالمياه المشتركة من حوضي دجلة والفرات نلاحظ أن لم تقم هذه المعاهدات بتنظيم الانتفاع لمياه النهرين تنظيمًا كاملاً، حيث أنها اكتفت فقط بوضع القواعد العامة إلى تسجيل حقوق دول المجرى الأسفل في الانتفاع بالمياه بصفة عامة.

تبرز نقاط الاختلاف بين الدول الثلاث، تركيا، سوريا، والعراق في أن تركيا لا تعترف إلى حد الآن بأن نهري دجلة والفرات نهران دوليان وإنما نهريين عابرين للحدود وعليه فلا يطبق عليهما مبادئ القانون الدولي في هذا المجال، وتقوم تركيا بالتصرف بمياه نهري دجلة والفرات وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة على حساب مصالح كل من العراق وسوريا.

3. الوضع القانوني لحوض نهر الأردن:

يعد حوض نهر الأردن من أكثر أنهار الشرق الأوسط غموضاً من الناحية القانونية بسبب اتفاقية مائية واحدة تنظم عملية استخدام واستغلال مياهه كغيره من أحواض المنطقة.

لهذا ما يمكن ذكره في هذا المجال اتفاقيات الحدود الموقعة بين بريطانيا وفرنسا والتي ضربت بها إسرائيل بعرض الحائط ودفعت ببطلانها أمام مجلس الأمن الدولي.

ومن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتوزيع مياه حوض نهر الأردن:

¹ - دلال مجرى، مرجع سابق، ص. 154.

أ. الإتفاقية الموقعة عام 1920 بين بريطانيا وفرنسا:

بخصوص مياه نهر الأردن واليرموك وروافدهما ونصت المادة الثامنة على أن خلال مدة ستة أشهر من توقيع الإتفاقية يقوم فريقا من الفنيين الذين تنتدبهم حكومة سورية وفلسطين لتدقيق مياه الأردن بالأعلى واليرموك وروافدهما ودراسة كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماما وفي ضوء ذلك تصدر الحكومة الفرنسية تعليماتها لاستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين¹.

ب. الإتفاقية الموقعة عام 1922:

أهم ما جاء فيها إمكانية بناء سد على نهر الأردن، أو أحد روافده لرفع مستوى الحولة وبحيرة طبرية مع بقاء حقوق كل من لبنان وسوريا محفوظة².

ت. الإتفاقية الموقعة عام 1923:

اتفاق بريطاني فرنسي بريفانيا نيابة عن الأردن وفلسطين وفرنسا نيابة عن سوريا ولبنان تم فيه الاتفاق على ترسيم الحدود بين سوريا وفلسطين والاعتراف بالحقوق المشتركة لكل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين في مياه نهر الأردن وما يلاحظ على هذا الاتفاق أن إسرائيل تعترف بجزء وترفض الجزء الآخر فهي تنتهج أسلوب الإنتقائية في التعامل مع القرارات والاتفاقيات الدولية.

¹ - عادل محمد العضايلة، مرجع سابق، ص. 199.

² - بحرى دلال، مرجع سابق، ص. 179.

ث. الإتفاقية الموقعة عام 1926:

معاهدة حسن الجوار بين بريطانيا وفرنسا أهم ما جاء فيها الإبقاء على كل الحقوق والعادات والنصوص المحلية في استعمال المياه سارية المفعول ضمن الشروط المتعارف عليها بين فلسطين وسوريا¹.

ج. إتفاقية السلام الأردنية (الإسرائيلية) المبرمة عام 1994:

حيث تضمنت مسألة تنظيم المياه بين البلدين، إلا أن مضمون هذه الإتفاقية هو إنعكاس واضح لموازن القرى، فالطرف الأقوى (إسرائيل) هو من فرض شروطه، حيث لم تسمح بأن يستغل الأردن حصة من مياه نهر اليرموك بشكل مباشر، هكذا تكون إسرائيل ضمنت تحكمها بأهم مصادر المياه الأردنية².

في الأخير، وما يمكن قوله عن القواعد القانونية الدولية المنظمة للمجاري المائية الدولية ليست لها الصفة الإلزامية للدول، كما أن المحددات التفاوضية الأكثر تأثيراً بالنسبة لموضوع الأنهار الدولية بين الدول المعنية لا تزال تستند إلى مقومات القوة الفعلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وتمثل المحددات القانونية إطار عام يستخدم بداخله المقومات السابقة للضغط والترهيب أو الترغيب للوصول إلى المصالح الحيوية للدول المنتفعة وهذا ما يتضح أكثر بدراسة مشكلة المياه في حوض نهري دجلة والفرات وحوض نهر الأردن.

¹ - المرجع نفسه، ص 180.

² - عبد الأمير الحياي، "تطور السياسة المائية الإسرائيلية تجاه المياه العربية"، مجلة ديبالي، ع.41، 2009، ص 32.

المبحث الثالث: مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط.

يشير الوضع القائم حالياً أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط تنحصر في طريقتين لا ثالث لهما، الأول وهو استخدام المياه كأحد أدوات الصراع في المنطقة، على اعتبار أن طموحات إسرائيل الإستراتيجية في السيطرة على المياه العربية لا تزال قائمة أمام الجميع، وإستعداد كل طرف لإستخدام كل إمكانياته لتدمير الطرف الآخر وذلك بغض النظر عن النتائج المحتملة، والثاني وهو طريق الحوار والتعاون والحل السلمي وبالتراضي وبذلك بالتنسيق سواء بين دول الحوض أو مع دول الجوار الجغرافي، انطلاقاً من حسن النوايا والإيمان بالمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، دون تشدد أو مغالاة في إحتياجات الدول وطبيعة الإستخدام للموارد المائية¹.

المطلب الأول: الإحتياجات المائية المستقبلية في المنطقة.

باتت موارد المياه في الشرق الأوسط من بين التحديات المتعددة التي تهدر أمن المنطقة واستقرارها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، خاصة مع تزايد الطلب والحاجة على المياه العذبة، خاصة في الدول المتشاطبة على المياه في الأحواض المشتركة².

1. الإحتياجات المائية لدول حوض النيل في الأجل الطويل:

سنحاول أن نعرض على مختلف الإحتياجات المائية المستقبلية لكل من مصر و السودان و إثيوبيا :

تقدر الإحتياجات المصرية لعام 2025 بـ 103.25 مليار متر مكعب هذا ما يؤدي بتخفيض نسبة نصيب الفرد من الموارد إلى 637 متر مكعب، وعلى ذلك فإن الفجوة تظهر

¹ - عادل محمد العضاليلة، مرجع سابق، ص. 323.

² - دلال بحري، مرجع سابق، ص. 246.

نتاجاً سلبياً قدره 29.20 مليار م³، وتتفاقم الفجوة ببلوغ حجم السكان 120 مليون نسمة هنا يبلغ العجز بـ 62.26 مليار متر مكعب، أما بالنسبة للسودان فقد قدر احتياجاتها لعام 2025 بـ 34.04 مليار متر مكعب مما يحدث فجوة قدرها 9.47 مليار متر مكعب، أما بالنسبة لأثيوبيا، فيطلق عليها "نافورة مياه أفريقيا" أو "برج النهر" إذ يجري فيها أكثر من 100 نهر، يبلغ حجم مواردها المائية ما بين 100 مليار³-150 مليار³ تتوزع كالتالي:

-90 مليار³ مياه الأنهار.

-40 مليار³ مياه الأمطار.

-20 مليار³ مياه جوفية

تعتبر أثيوبيا منبع أكثر من 82%⁽¹⁾ فيقدر نصيب الفرد من المياه العذبة عام 1998 يزيد عن 3000 م³ سنويا لكنها سوف تدخل تحت مستوى الأمن المائي بحلول عام 2050 -حسب العديد من الدراسات- إذ سيصل نصيب الفرد إلى حوالي 700 م³ فقط .

2. الاحتياجات المائية لدول حوضي دجلة و الفرات في الأجل الطويل :

يقدر الاحتياج التركي من المياه 12 مليار³ سنويا بينما الاحتياج السوري 11,5 مليار م³ أما الاحتياج العراقي فيقدر 13 مليار³ سنويا بمجموع 36,5 مليار³ سنويا. بمقارنة هذا المجموع مع متوسط الإيراد السنوي الذي يصل إلى 28 مليار م³ نجد أن هناك عجزا يفوق 8 مليار³، وحسب الإحصائيات لعام 2005 بلغ عدد سكان تركيا بـ 68,894 مليون نسمة ومن المتوقع زيادة عدد السكان في تركيا إلى 83 مليون نسمة سنة 2025. وعلى ذلك يتوقع أن تصل الاحتياجات التركية من المياه إلى 26,28 مليار³ وهي بذلك تفي بمتطلبات تركيا المائية رغم زيادة عدد السكان. وأما بالنسبة لسوريا، فنجد أن الطلب يفوق العرض

¹ جويس ستار، دانييل ستول، مرجع سابق، ص.154.

² رمزي سلامة، مرجع سابق، ص.60.

بكثير والفجوة تقدر 9,04 مليار³ سنة 2000 و 14 مليار³ سنة 2010 و 22,75 مليار³ سنة 2020 و 33,42 مليار³ سنة 2030. وهذا ما قد يؤدي بكارثة لسوريا، أما بخصوص العراق، فهو نفس الشيء بالنسبة لسوري، أي الطلب يفوق العرض وذلك في المستقبل القريب.

وعليه فتزايد عدد السكان في الدول الثلاث واعتمادها على إيرادات النهيرين فقط سيحدث خلا في موازينها المائية في المستقبل القريب. والذي بدوره سوف يؤدي إلى التنافس على هذه الموارد الضئيلة، خصوصا أن كل الإحصائيات تؤكد علي عدم كفاية هذه الوارد في المستقبل.

3. الاحتياجات المائية لدول حوض الأردن في الأجل الطويل:

يشير الوضع القائم في الأردن أن نصيب الفرد الأردني من الثروة المائية لا يزيد عن 293م³ السنة مما يؤكد أن الأردن يقع في مستوى الفقر المائي من خلال التصنيف الدولي كما أن الأردن لا يستطيع أن يوفر مصادر مياه جديدة بسبب ارتفاع كلفتها وعدم توفر الأموال اللازمة لذلك لا تتعلق ندرة المياه في الأردن بالجانب الكمي فقط، ولكن لها جانب نوعي يتمثل في تزدني نوعية هذه المياه، فتلوث المياه السطحية والجوفية يمثل خطرا حالي ومستقبلي فعلى سبيل المثال تعرف المياه السطحية تلوثا بالمياه العادمة المعالجة وخاصة في منطقة وادي الزرقاء التي تتلقى فيضا من مياه عادمة من خربة السمراء، ففي سنة 1991 تبين أن المياه العادمة لعدد من المعامل الصناعية في حوض الزرقاء يتخطى درجة كبيرة حدود ما يدعى بالمعيار 202 الناظم لنوعية المياه العادمة.¹

ومن الأسباب التي تجعل الفجوة تتسع بين مصادر المياه المتوفرة والاحتياجات

المائية في الأردن ما يلي:

¹- بحري دلال ، مرجع سابق ، ص، 187 .

- إرتفاع عدد السكان في الأردن نتيجة ارتفاع معدل النمو الذي يصل إلى 3,6% في السنة.
- الهجرة: واجه الأردن ثلاث موجات من الهجرات السكانية الجماعية والقسرية بسبب الحروب في المنطقة والتي زادت الضغوط على مصادر المياه.
- إرتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي: حيث أدى ذلك إلى تحويل سكان الأردن من تجمعات ريفية إلى تجمعات حضرية مما أدى إلى زيادة الطلب على المياه .
- الجفاف: أدى الجفاف إلى نقصان كميات الأمطار وهذا ما أثر على مصادر المياه المتاحة.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد زاد من أهمية المياه مع قيام الدولة الاتجاه في الاقتصاد بشكل كبير إلى الزراعة وذلك لطبيعة المهاجرين اليهود الأوائل الذين يفتقرون إلى المهارات الصناعية والفنية. إضافة إلى أن الفكر الصهيوني كان هدفه خلق المزارع اليهودي الذي يقاوم من أجل الأرض، لذلك نجد أن إسرائيل تستخدم نسبة كبيرة من المياه في الزراعة¹. و أيضا ما يبين أكثر الاحتياجات الإسرائيلية المستقبلية ارتفاع معدلات الهجرة إلى إسرائيل وفق مراحل الاستيطان اليهودي قبل الإعلان عن إسرائيل وبعده لتتوالى موجات الهجرة، فبعد أن كان عدد اليهود في فلسطين عام 1948 ما يقارب 650 ألف مهاجر أصبح عددهم عام 2007 حوالي 5,5 مليون نسمة، وعلى سبيل المثال فقط، استقدمت إسرائيل نحو مليون مهاجر من الاتحاد السوفياتي سابقا خلال العامين 1989-1991 مما خلق ضغط قويا متزايد على المياه²

¹- حسام شحادة، "المياه العربية في دائرة الخطر"، مجلة الأرض، العدد 8، (أوت 1995) ص.28.

²- رمزي سلامة، مرجع سابق، ص.182.

المطلب الثاني: المياه عامل تعاون في منطقة الشرق الأوسط.

ينطلق أصحاب هذا التصور من أنه يمكن حل مشكلة المياه وذلك بطريقة سليمة دون اللجوء إلى إستخدام القوة، ويكون ذلك من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة، وذلك بشرط توفر حسن النية والنوايا لدى الدول وتبادل المنافع للجميع فنقير التنمية البشرية لسنة 2006 شكك في إندلاع ما يسمى "حروب الماء" ورأى أن التنافس على موارد المياه لن يؤدي بالضرورة إلى نشوب نزاعات مسلحة مشيراً إلى أن التعاون بين الدول عبر الحدود على الموارد المائية أكثر إنتشاراً في عدد كبير من دول العالم، ومن بينها الدول العربية¹، وما يبين أكثر هذا معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، حيث أنه شكلت المياه وقضية ترسيم الحدود أساس المفاوضات ومن بين أهم مبادئها:

- الإعتراف المتبادل بتوزيع عادل لمياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية في وادي العربة.
- تبادل المعلومات والخبرات في مجالي إدارة الموارد المائية، والتعاون الثنائي في استعمال وتطوير مصادر المياه.
- تعهد كل طرف بعدم تنفيذ مشاريع تلحق أضراراً بمراد الطرف الآخر.
- إلتزام إسرائيل بتشغيل وصيانة الأنظمة المائية المزودة للأردن في الأراضي الإسرائيلية.
- الإعتراف الصريح بنفوذ الأردن المائية في نهري الأردن واليرموك².

أما في الجانب الفلسطيني فقد اعترفت بحقوق الفلسطينيين في الموارد المائية المشتركة، و ذلك في المفاوضات التي جرت في "إيلات"، حيث وصفها المحلل السياسي

¹ - دلال بحري، مرجع سابق، ص 253.

² - سامر مخيمر، خالد حجازي، مرجع سابق، ص 158.

الإسرائيلي "زئيف شيف" «بأنها أول دليل على استعداد إسرائيل لإشراك الفلسطينيين في إدارة المياه في الضفة العربية».¹

هكذا تكون الأردن وفلسطين قد قطعت شوطاً مهماً في مجال التسوية السلمية للموارد المائية مع إسرائيل، أما بالنسبة لتركيا وحوضي دجلة والفرات فسعت تركيا إلى الحل السلمي للقضية، ولكن بالحفاظ دائماً على مكاسبها حيث أقدمت تركيا بعدة مشاريع على غرار مشروع أنابيب السلام وهو مشروع المستقبل لتركيا والنظام الاقتصادي الشرق الأوسطي وقد قدمت الفكرة لأول مرة في فيفري 1987، حيث تتمثل الفكرة في استخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الأراضي التركية وذلك بضخه إلى بلدان الشرق الأوسط الفقيرة مائياً، وتقتصر الأثر أن يكون تمويل المشروع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الإسلامية، والمؤسسات الخاصة، على أن تساهم الدول المستفيدة في تكلفة المشروع، حيث أن هذا المشروع لقي تأييداً دولياً خاصة من الرئيس الأمريكي الأسبق "ريشارد نيكسون" الذي قال: «علينا أن نشجع تركيا لإستغلال مميزاتنا التاريخية والحضارية، لكي تلعب دوراً أكبر سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة ونظراً لأن تركيا لديها مصادر غنية بالمياه فإنه يمكننا الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيلي وسوريا والدول الأخرى المحتاجة إلى المياه في المنطقة عن طريق مواسير ضخمة وتساعدنا الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن»²، أما بالنسبة لنهر النيل والمخاطر التي تحوم حوله فقد نجحت مصر في عقد العديد من الإتفاقيات سواءاً على المستوى الثنائي أو الإقليمي يصل عددها إلى أكثر من 15 إتفاقية

¹- المرجع نفسه، ص . 160.

²- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص . 87.

ومنها من وقعت بين فترات الإستعمار وقد أتت بتأثير على العلاقات الحالية بين مصر ودول حوض النيل¹.

المطلب الثالث: المياه عامل صراع في منطقة الشرق الأوسط .

على الرغم من أن دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل مازالت تراهن على ما يبدو على الأداة الدبلوماسية لمعالجة أي خلاف بشأن المياه في المنطقة إلا أنه في حالة البحث عن تسوية سياسية، فإن جوهر الإشكالية الرئيسية في أن هناك صعوبات حقيقية بشأن التوصل إلى تقسيم منصف للمياه، ومن ثم فإن الأداة العسكرية قد تطرح نفسها مستقبلا في منطقة الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب:

أولاً: الوضع الجغرافي للدول المشاركة في حوض النهر.

حسب خصوصيات المنطقة تظهر أن الدول الواقعة في أعلى النهر تتمتع بمزايا أكثر عن الدول الواقعة أدنى النهر، إذ تتحكم الأولى في الكمية والنوعية للمياه التي تمر إلى دولة المصب، فهذا العامل له دور كبير في تحديد العلاقات المائية مع بقية الدول المشاركة، إن وقوع منابع أنهار النيل والفرات ودجلة خارج الأرض العربية جعل أكثر من 85% من مواردها المائية خاصة لسيطرة دول غير عربية تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية في أي وقت مثال على ذلك ما تفعله تركيا مع سوريا والعراق وذلك بتلويث المياه ومنعها منها، وكذلك ضغط إثيوبيا على مصر بتغيير القوانين السارية على نهر النيل².

¹ - المرجع نفسه، ص 89.
² دلال بحري، مرجع سابق، ص 248.

ثانياً: المناخ.

إن تغيير المناخ يزيد من تعقيد معادلة عرض الماء، خاصة وأن متوسط درجة الحرارة سيرتفع، مما يؤدي إلى تغيير أنماط هطول الأمطار¹، مما سيؤثر على المناطق الفقيرة جداً بمواردها المائية وتشير معظم التوقعات أن متوسط درجة الحرارة سوف يزداد حوالي 1.2-3 درجات مئوية مما سيؤدي إلى زيادة معدل التبخر وبالتالي خفض نسبة المياه المتاحة من مياه الأمطار والمياه السطحية².

ثالثاً: ميزان القوة.

إن موازين القوى تلعب دوراً أساسياً في ترجمة نظرية المنبع و المصب، هذه النظرية التي لا يتحكم فيها القانون الدولي، وما يبرز أكثر هذا قوة إسرائيل في حوض الأردن التي مكنتها من تحويل مياه نهر الأردن رغم المعارضة العربية لذلك، واستطاعت أيضاً من فرض سياستها المائية فاستولت على نهر الأردن ومياه الضفة الغربية والجولان والجنوب اللبناني، كذلك تركيا باعتبارها الأقوى عسكرياً في حوضي دجلة والفرات استطاعت فرض سياستها المائية والتمسك بموقفها تجاه النهرين على أنهما نهرين وطنيين وليس عابرين للحدود³.

رابعاً: التحالفات.

تلعب التحالفات دوراً مهماً في معادلة الماء والصراع، حيث يساهم الحليف القوي في تقوية طرف على حساب الأطراف الأخرى، حيث يلعب التحالف التركي الإسرائيلي دوراً مهماً في قلب الموازين في منطقة الشرق الأوسط، حيث سعت هذه الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصلحتها القومية العليا، وتعتمد على الوسائل الفعالة لترجمة الأهداف على أرض الواقع، ومن المعلوم أن كلما امتلكت الدولة إمكانيات كبيرة، تكون أكثر

¹ - مايكل كليبر، مرجع سابق، ص 151.

² - غازي الجبري، مرجع سابق، ص 14.

³ - دلال بحري، مرجع سابق، ص 250.

قدرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، هذا باستغلال حالة الضعف لدى الدولة المستهدفة، وهذا ما تهدف إليه إسرائيل بالتحالف مع تركيا والإلتفاف ومحاصرة سوريا والعراق وتحقيق أهدافها المنشودة وهي المياه¹، ولقد سعت أيضا إسرائيل إلى إقامة تحالفات مع إثيوبيا خاصة بعد أن فشلت في الحصول على موافقة مصر بتحويل جزء من مياه النيل حيث قامت بتحالف مع إثيوبيا ودعمتها بالأموال من أجل بناء السدود على نهر " آبا" وهو أحد روافد نهر النيل علماً أن هذه السدود قد تؤدي إلى الصراع مع مصر والسودان بكون أنها تهدد أمنها القومي مباشرة².

¹ - عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية، م(16)، ع(1)، يناير 2008، ص 191.

² - المرجع نفسه، ص195.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الصراع علي المياه في الشرق الأوسط قد اخذ أبعاد كثيرة ومتعددة، وبذلك يصعب التحكم فيه، إلا أن فقهاء القانون الدولي قد أسهموا من خلال دراستهم المواصله في توضيح القواعد التي تنظم استغلال مياه الأنهار إلا أن هذه الجهود باءة بالفشل، و الذي من خلاله يصعب تحديد مستقبل الصراع علي المياه في المنطقة.

الخطبة

الخاتمة:

تداخلت الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية والدينية في مشكلة المياه وتشابكت المصالح ووسائل الصراع وتبدلت التحالفات حتى بين الدول الأكثر تشابها في النظم والإيديولوجيات، كما لعبت المعتقدات الدينية والقومية دورا في رسم سياسة دول المنطقة اتجاه قضية المياه على الصعيدين الوطني والإقليمي.

من خلال دراستنا لأحواض الثلاث: حوض نهر النيل وحوض نهري دجلة والفرات وحوض الأردن، اتضح لنا أن أكثر المشاكل خطورة هي مشكلة اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها، وبالتالي ظهور مشكلة ندرة مائية في الكثير من دول هذه الأحواض منها الأردن والأراضي المحتلة، وبوادر ندرة في كل من سوريا ومصر وإسرائيل وبدرجة أقل في كل من السودان والعراق، وحسب توقعات المختصين فإنه سوف تزداد حدة هذه المشكلة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

لقد اتضح أيضا من هذه الدراسة، أن إستراتيجية كل من إسرائيل وتركيا وإثيوبيا في تحقيق أمنها المائي سبب في نشوب أزمة المياه في المنطقة، حيث أن إسرائيل سعت منذ نشأتها على الاستيلاء على المياه العربية علي غرار مياه حوض الأردن والأطماع في مياه النيل، أما بالنسبة لتركيا فقد خرقت كل الاتفاقيات الدولية حول المياه المشتركة بين كل من العراق وسوريا بحجة أن حوضي دجلة والفرات نهريين وطنيان تمتلك وحدها حرية التصرف فيهما والسيادة الكاملة عليهما، بهذا تكون تركيا قد حرمت تلك الدول من حقها في المياه والذي بدوره ينعكس على أمنهما المائي والغذائي والذي يهدد الأمن الاقتصادي الذي يعتبر ركيزة أساسية للأمن القومي، أما بالنسبة لإثيوبيا فعلي الرغم من نقص إمكانياتها إلا أنها تلقي الدعم من طرف إسرائيل وذلك بإقامة سدود علي النيل والذي بدوره يهدد أمن الدول المشتركة

في النيل خاصة مصر التي تعتمد علي 85 بالمائة من احتياجاتها المائية من عائدات هذا النهر.

إن المياه تلعب دورا مهما في التقارب بين الدول كما قد تكون سببا في النزاعات الحادة التي تنشأ بينها، ف قضية المياه في الأحواض المدروسة ليست مجرد مشكلة نقص كمي في عرض المياه العذبة أمام نمو متزايد في أعداد السكان، واحتياجات الناس منها لأغراض الزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية وإنما هناك أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية، خصوصا في الدول التي تمر فيها أنهار لا تسيطر على منابعها وبشاركها بها أطراف غير عربية.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلي الاستنتاجات التالية :

- الندرة المائية في المنطقة والفجوة الكبيرة بين دول المنطقة.
- في الأحواض الثلاث التي قمنا بدراستها تحتل الدول العربية الموقع الأضعف من حيث منابع المياه.
- اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها.
- الوضع في حوض النيل يمكن أن نقول أنه أفضل مما هو موجود في حوضي دجلة والفرات والأردن حيث أن في حوض النيل لا تمتلك إثيوبيا الإمكانيات التي تمتلكها كل من إسرائيل وتركيا بحكم أن إثيوبيا دولة المنبع، وأيضا هناك اعتراف بين دوله علي أن النيل يعتبر نهرا دوليا وهو ما يمنح نسبة كبيرة للتفاوض و الطرق السلمية.
- أما في حوضي دجلة والفرات فاحتمالات الصراع قائمة في ضل الرفض التركي للحقوق العراقية والسورية، وما يبين أكثر احتمال الصراع هو تأزم العلاقات بقضايا أخري كقضية الأكراد.
- في حوض الأردن يتضح أن إسرائيل ستصر علي الحصول علي حصة الأسد من مياه فلسطين، وحوض الأردن والدول المجاورة وذلك لارتباط المياه بالإستراتيجية التوسعية الإسرائيلية.
- في منطقة الشرق الأوسط، لا توجد معاهدات دولية تنظم حصص المياه واستخداماتها والتحكم في نوعيتها، وهو ما يعني عدم وجود أي ترتيبات مؤسسية قانونية باستثناء الاتفاقيات الثنائية بشأن توزيع المياه الموجودة بين (مصر والسودان).

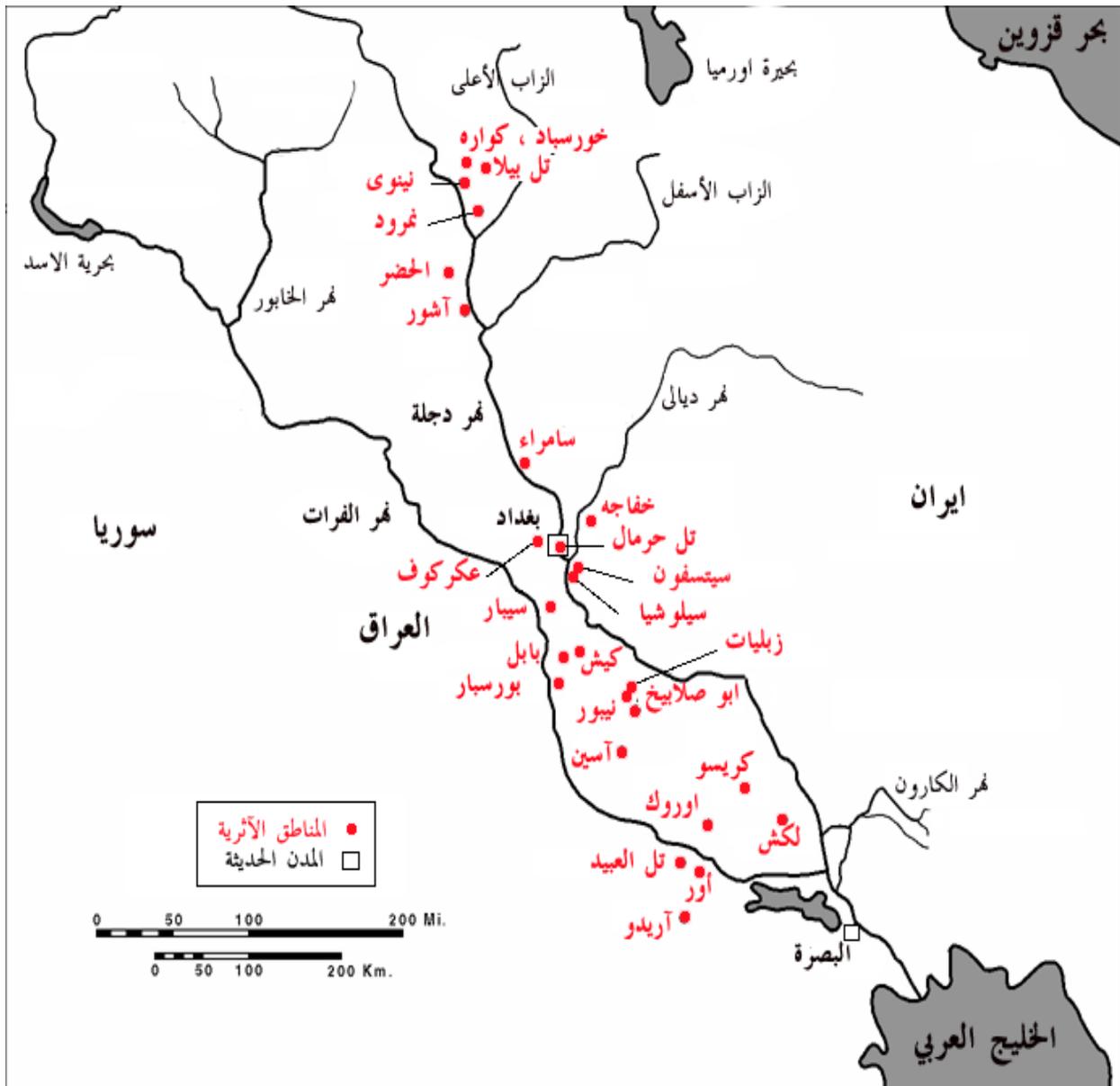
التوصيات :

- تنمية الموارد المائية المتاحة بإقامة السدود والخزانات.
- إضافة موارد مائية جديدة وذلك عبر تحلية المياه المالحة ومياه الصف الصحي.
- ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة.
- صيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه.
- الاحتكام إلي مبادئ القانون الدولي.
- العمل علي إنشاء محكمة دولية متخصصة لغرض التحكيم في المنازعات التي تنشأ بسبب المياه.
- إدارة الأحواض المشتركة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، وهذا ما يسمح بتحقيق التوازن المائي والعدالة المائية.

الملاحق

الملحق رقم: 02

خريطة توّضّح مجرى نهرى دجلة والفرات



المصدر: موسوعة ويكيبيديا في: ar.wikipedia.org

الملحق رقم: 03

خريطة توابع مجرى نهر الأردن



المصدر: موسوعة ويكيبيديا في: ar.wikipedia.org

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

الكتب:

باللغة العربية:

1. أحسن بلعيد سالم الفيتوري، أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة، (اسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 2010) .
2. بيتر روجرز، بيتر ليدون، المياه في الوطن العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث - الإستراتيجية). 1997.
3. جويس آر ستار، دانيال سي ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، (الأردن، دار الفارس، ط1 ، 1995) .
4. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، (القاهرة، منشأ المعارف، 2005).
5. سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، (الكويت، عالم المعرفة ، 1996) .
6. سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، (الكويت، عالم المعرفة، 1996).
7. سلامة أحمد، سلامة وآخرون، الشرق الأوسطية هل هي الخيار الوحيد، (القاهرة، مركز الأهرام للتجربة والنشر، 1995).
8. عادل محمد العضايلة، الصاع على المياه في الشرق الأوسط الحرب و السلام ، (عمان ، دار الشروق ، ط1 ، 2005) .
9. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005) .

10. عيسى السيد دسوقي، الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد، (القاهرة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009).
11. غازي حسين، الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، (دمشق، 2003).
12. مايكل كيلر ، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات المائية .
13. محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن و التنمية ، (الرياض ، ط1 ، 2011)
14. محمد إبراهيم حسن، جغرافية المياه وأنواعها ومقوماتها الإقليمية ودورها في التوسع العمراني، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
15. محمد الأمين البشري ، الأمن العربي المقومات و المعوقات ،(الرياض ، ط1 ، 2000) .
16. محمد صادق إسماعيل ، المياه العربية وحروب المستقبل ،(القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1، 2012) .
17. محمد علي، حوات، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على لأمن القومي العربي،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002) .
18. ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995) .
19. ميلاد مفتاح الحراثي ، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط ،(مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2013) .

الدوريات:

1. توفيق جاسم محمد، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للسدود و الخزانات ،المقدادية العراق ،(ادارة الموارد المائية في العراق الواقع و الحلول)، ب.س النشر

2. حسام شحادة، "المياه العربية في دائرة الخطر"، مجلة الأرض، العدد 8، (أوت 1995).
3. دنان السيد أحمد ، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (ع 19) ، صيف 2008 .
4. عباس محمد عاي ، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي حوض نهر النيل_مصر ،معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، القاهرة .
5. عبد الأمير الحياي، "تطور السياسة المائية الإسرائيلية تجاه المياه العربية"، مجلة ديالي، ع.41، 2009.
6. عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية، م(16)، ع(1)، يناير 2008.
7. علي طلب جعفر، طبوغرافية نهر دجلة وتحدياته الطبيعية والبشرية ، مجلة ديالي، 2013.
8. غازي الجابري،(العلاقات بين المياه و الطاقة في منطقة الشرق الأوسط)، تقرير ندوة الشرق الأوسط في أسبوع المياه العالمي ، 2009.
9. محمد زنبوعة، "الأمن المائي العربي"، مجلة دمشق للعلوم الإقليمية والقانونية، م23، ع ، 2007.
10. معهد ستوكهولم الدولي ،(siwi) ، أبريل ، 2010 ، الورقة ، 16 .

المذكرات : المراجع غير المنشورة

1. بيان العساف، إنعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005/2006) .
2. دلال بحري ، أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية دراسة منطقة الشرق الأوسط ،أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة لحاج لخضر ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2007-2008) .
3. رضا بريش: طرق السنوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالثروات المائية العابرة للحدود، رسالة ماجستير غير منشور (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012-2013).
4. فرحان موسى حسين علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو)، المخزون المائي نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القدس، عمارة الدراسات العليا 2012-2013).
5. نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،(جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، 2012/2013) .
6. ياسين إبراهيم عمر سلامة، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية،دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، عمارة كلية الدراسات العليا، 2008-2009).
7. ياسين أحمد القطاونة، الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا، 2009) .

المواقع الالكترونية :

1. <http://www.elryadh.com/.../article.56877/ombiasaudite> le

24/06/2015 à 11 :30

2. نقلا عن وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، WWW.WAFAINFO.PS

3. عددها 2257، 2015/11/14، 15 :01 H

4. محمد رامو، "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي".

5. www.alukan.net/publications-competitions/0/40041/.

(23/11/2015 à 11.30h)

6. إبراهيم منشاوي، قضية سد النهضة والأمن المائي

المصري www.acrseg.org/13288, 18/11/2015, 15.45h

7. أحمد علي سليمان، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري

www.alukah.net, 2015/11/10 à 11 :00

8. موسوعة ويكيبيديا في: ar.wikipedia.org

9. حسن الجنابي، ملف المياه المشتركة بين العراق وإيران, tellskuf.com

www./12.10.2015

10. - علي محمد حسن، المياه في الصراع العربي الإسرائيلي،

10:30/10.09.2015

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257>

باللغة الأجنبية :

1. Geoges MUTIN, **le monde arabe face au défi de l'eau**
Enjeux et conflits ,Institut d'études politique de
LYON ,2009 , p.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

الإهداء

خطة البحث

02 مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري

10.....المبحث الأول: التحديد الجيوبولتيكي لمنطقة الشرق الأوسط

10.....المطلب الأول: التأصيل التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

13.....المطلب الثاني : التأصيل المفاهيمي لمصطلح الشرق الأوسط

17.....المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي

17.....المطلب الأول: مفهوم الأمن

19.....المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

21.....المطلب الثالث: جوانب الأمن القومي

24.....المبحث الثالث: مفهوم الأمن المائي

24.....المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

27.....المطلب الثاني: سبل وأسس تعزيز الأمن المائي

29.....المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي

الفصل الثاني: المعادلة المائية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: مصادر المياه وأسباب النزاع.....33

المطلب الأول: الموارد المائية الطبيعية (الأمطار، المياه الجوفية، المياه

السطحية).....33

المطلب الثاني: أسباب الصراع حول المياه.....39

المبحث الثاني: الإستراتيجية المائية لإسرائيل و جدلية الصاع في الشرق الأوسط.....41

المطلب الأول: المياه في الفكر الإستراتيجي الصهيوني.....41

المطلب الثاني: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل.....46

المطلب الثالث: الأطماع الإسرائيلية في فلسطين و نهر الأردن.....47

المبحث الثالث: الإستراتيجية المائية لتركيا وإثيوبيا وإيران و تأثيرها علي الأمن القومي في

الشرق الأوسط.....51

المطلب الأول: الإستراتيجية المائية لتركيا.....51

المطلب الثاني: الإستراتيجية المائية الإثيوبية.....55

المطلب الثالث: الإستراتيجية المائية الإيرانية.....57

الفصل الثالث: أبعاد وآليات ترسيخ التعاون المائي في الشرق الأوسط

المبحث الأول: أبعاد الصراع علي المياه في الشرق الأوسط.....62

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي للصراع حول المياه.....62

المطلب الثاني: البعد السياسي للصراع حول المياه في الشرق الأوسط.....66

71.....	المبحث الثاني: آليات ترسيخ التعاون المائي في الشرق الأوسط
71.....	المطلب الأول: المياه في القانون الدولي
75.....	المطلب الثاني : المساعي الدولية للحد من أزمة المياه في الشرق الأوسط
82.....	المبحث الثالث: مستقبل الصراع علي المياه في الشرق الأوسط
82.....	المطلب الأول: الإحتياجات المائية المستقبلية في المنطقة
86.....	المطلب الثاني: المياه عامل تعاون في منطقة الشرق الأوسط
88.....	المطلب الثالث: المياه عامل صراع في منطقة الشرق الأوسط
93	خاتمة
95	الخلاصة والاستنتاجات
96	التوصيات
97	الملاحق
102.....	قائمة المراجع
109.....	فهرس المحتويات

UNIVERSITE MOULOU D MAMMERI DE TIZI-OUZOU

FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES

DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES ET



crises hydriques et son impact sur la sécurité nationale au Moyen-Orient.

Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Master 2

Spécialité : études Moyen Orientales et Régionales

Réalisé par :

DERROUCHE Belkacem

HAMOUMA Toufik

Encadré par :

M^e ATTICHE yamina

Les membres du jury :

- 1. P.FETTAK mehdi.....président**
- 2. P.ATTICHE Yaminaencadreur**
- 3. Dr . KEBIR sid Ahmed.....examineur**

Année Universitaire

2014 /2015

Résumé :

Quand nous pensons au Moyen-Orient, nous pensons, pétrole, gaz, oléoducs, gazoducs, nous oublions presque l'eau. Ce dernier qui est à l'origine le noyau d'apparition de civilisations, telles que la civilisation Babylonienne au bord de Tigre et l'Euphrate, l'Egyptienne sur la vallée du Nil et d'autres au bord des mers et des océans. Cette richesse (l'eau) qui est de moins en moins considérée par rapport aux hydrocarbures restera l'élément essentiel pour la pérennité et l'existence des Etats.

De plus en plus les ressources hydriques devient un facteur géopolitique vital pour les pays en général, au Moyen-Orient en particulier. Ce qui peut engendrer de nombreuses guerres au futur dans la région ; comme les conflits qui sont entrain de s'amorcés entre la Turquie avec L'Irak et la Syrie, L'Egypte avec l'Ethiopie et le Soudan, Israël avec la Jordanie et Palestine.

Ce qui nous à motivé dans notre étude de pencher sur la problématique de sécurité hydrique et sa contribution à la sécurité et la stabilité des Etats, Afin d'éclaircir la situation conflictuelle, ses origines, et les facteurs déclenchant de conflits et crises entre Etats pour comprendre le fonctionnement du mécanisme politiques et géopolitiques sur la question dans la région.

Dans notre étude on a opté à analysé les différentes manœuvres et démarches suivit par les Etats pour expliquer le dépassement d'état de crise et le résout de différends entres les camps antagonistes.